الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العلاقة بين الدين العام والموازنة العامة
-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

- إعداد الطالبة
  - مشحود ماريا

إشراف الأستاذة:
د/ صيد فاتح

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/ركي أحسن	أستاذ محاضر قسم (أ)	الرئيس	جامعة 20أوت1955 سكيكدة
د/صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم (أ)	المشرف	جامعة 20أوت1955 سكيكدة
د/ كعوان سليمان	أستاذ محاضر قسم (أ)	الممتحن	جامعة 20أوت1955 سكيكدة

2021/2020

شكر و عرفـان

الحمد لله كثيرا على نعمه التي أنعم علينا والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد أما بعد:

عرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور صيد فاتح.

الذي قبل دون تكلف الإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهات ونصائحه القيمة.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا قسطا من وقتهم لقراءة هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون أو أسدى لي نصيحة أو كلمة طيبة، من بعيد

أو قريب في سبيل إتمام هذا العمل.

إهـــــداء

أهدي عملي هذا إلى الذي قال الله فيهم "وبالوالدين إحسانا " نبع العطاء الذي علمني طريق الارتقاء إلى أبي أطال الله في عمره نبع الحنان وأغلى ما في الوجود .... أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها

إلى من هم سندي وعزوتي في الحياة.... أختي و إخوتي وسائر أفراد أسرتي الكبيرة.

إلى رفيق وشريك حياتي..... زوجي الغالي.

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في مساري الدراسي.

إلى من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع.... لكل هؤلاء جميعا هذا بالجهد العملي.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التطرق لإحدى الموضوعات ذات العلاقة بالسياسة المالية، و هي ارتباط بين عجز الموازنة العامة و الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000–2017.

وقد اتضح من خلال هده الدراسة أن الجزائر شهدت خلال الفترة 2000–2017 سياسة مالية توسعية هو ما كان له تأثير على عجز الموازنة و الدين العام، و حجم هده الآثار يختلف باختلاف طريقة تمويل العجز في الميزانية

توصلت الدراسة أيضا إلى أن استمرار العجز في الميزانية يؤدي إلى تزايد الدين العام و هذا يؤدي لخلق أعباء إضافية تتحملها الميزانية العامة متمثلة في أعباء خدمة الدين

و قد خلصت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية اتخذت مجموعة من الإجراءات لعلاج مشكل العجز و الدين العام بالعمل على ترشيد النفقات العامة بداية من سنة 2016 و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية من أجل رفع مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي، و استخدام آليات التمويل الحديث باعتماد التمويل غير التقليدي.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام، الاستدامة المالية.

Abstract

This study attempts to address one of the issues related to fiscal policy, which is the link between the public budget deficit and public debt in Algeria during the period 2000-2017.

It seems clear from this study that Algeria witnessed during the period 2000-2017 an expansionary fiscal policy that had an impact on the budget deficit and public debt, and the size of these effects varies according to the method of financing the budget deficit.

The study also concluded that the continuation of the budget deficit leads to an increase in the public debt, and this leads to creating additional burdens borne by the public budget represented in the burdens of debt service.

The study concluded that the Algerian government has taken a set of measures to treat the problem of deficit and public debt by working on rationalizing public expenditures starting in 2016 and reducing the exchange rate of the national currency in order to raise oil revenues, denominated in US dollars, and using modern financing mechanisms by adopting non-state financing (the non-traditional financing).

Keywords: public budget deficit, public revenues, public expenditures, public debt, financial sustainability.

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ - ج
الفصل الأول : الاطار النظري لعجز الموازنة العامة	
تمهيد	5
المبحث الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة	6
المطلب الأول :مفهوم عجز الموازنة	6
الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة	6
الفرع الثاني:أنواع عجز الموازنة	7
الفرع الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة	8
المطلب الثاني :طرق تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة وآثارها	9
الفرع الأول : طرق علاج عجز الموازنة العامة	9
الفرع الثاني : مصادر تمويل العجز الموازني	10
الفرع الثالث: آثار عجز الموازنة العامة للدولة	12
المطلب الثالث : ماهية الدين العام	15
الفرع الأول مفهوم الدين العام	15
الفرع الثاني : مكونات الدين العام وأنواعه	17
الفرع الثالث : آثار الدين العام	21
المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة	23
المطلب الأول : الاستدامة المالية	23
الفرع الأول:تعريف الاستدامة المالية	23
الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية	23
المطلب الثاني :التحليل الاقتصادي للعجز في الموازنة والدين العام والاقتصاد القومي	24
المطلب الثالث: تحديد درجة العجز الحكومي وآثار تمويل العجر بالدين	29
الفرع الأول : تحديد درجة العجز الحكومي	29

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية لتمويل عجز الموازنة بالدين العام	**30**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**34**
المطلب الأول : الدراسات العربية	**34**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**35**
المطلب الثالث : الدراسات المحلية و القيمة المضافة	**36**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني : واقع الدين العام و عجز الموازنة العامة للفترة (2000-2017)	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: واقع الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017.	**40**
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للفترة 2000، 2017	**40**
المطلب الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)	**42**
الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر	**43**
الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017	**44**
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000– 2017).	**45**
المبحث الثاني: واقع الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017	**48**
المطلب الأول: تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017	**48**
المطلب الثاني: تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000– 2017	**50**
المطلب الثالث: الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017	**52**
خلاصة الفصل الثاني	**56**
الخاتمة	**58**
المراجع	**60**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017	40
02	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017	42
03	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017	46
04	تطور واقع الدين العام في الجزائر للفترة 2000– 2017	48
05	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000– 2017	51
06	تطور الدين العام والموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017	52

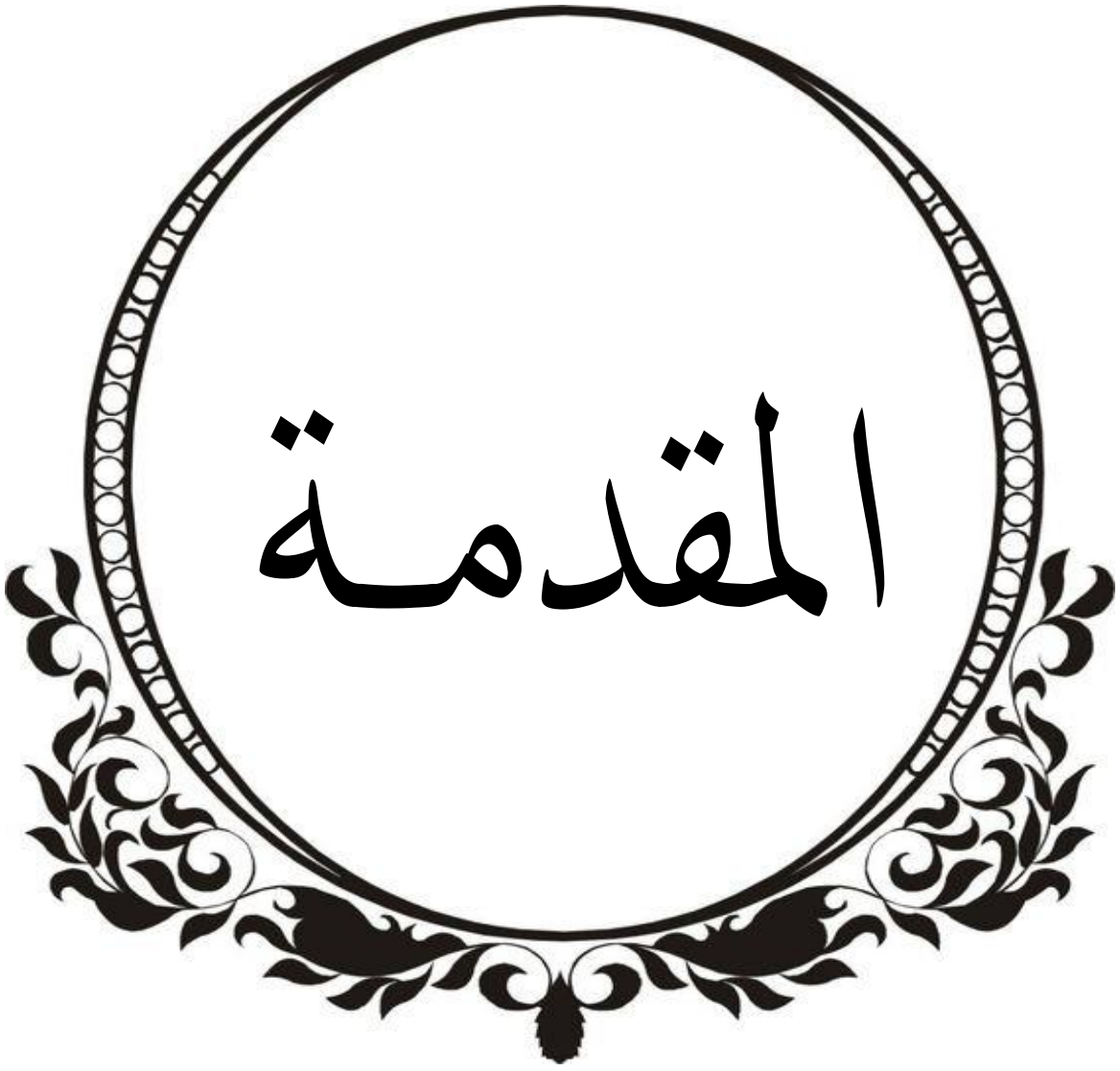
المقدمة

المقدمة

إن مشكل عجز الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية لما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي عامة، فقد اتجه العجز في الموازنة إلى التزايد في مختلف دول العالم ما أدى إلى تزايد الدين العام، لا تقف خطورة العجز في الاقتصاد على طريقة تمويل هذا العجز فقط بل على مدى قدرة الدولة على ملاحقة تيار الإنفاق العام والوفاء بالتزاماتها المالية.

يمثل الدين العام أهم مصدر لتمويل عجز الموازنة العامة، وأهم أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد المحلي، و الجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد سياستها التنموية على عوائد البترول و نظرا لإرتفاع أسعاره مند بداية القرن الحالي و إرتفاع الإيرادات العامة إنتهجت الجزائر سياسة مالية سياسة مالية توسعية من خلال التوسع في الإنفاق العام (من خلال المخططات).وقد كان لهذه السياسة التوسعية و ما رافقها من تراجع أسعار و إيرادات البترول ، إنعكاسات و آثار على الموازنة العامة و الدين العام.

من هنا جاءت إشكالية الدراسة الرئيسية

ما هي طبيعة العلاقة بين الدين العام و عجز الموازنة العامة في الجزائر؟ ومن هذا السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع و طبيعة رصيد الموازنة العامة في الجزائر ؟

- ما هو واقع الدين العام و كيف تطور في الجزائر؟

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لعلاج إشكاليتي الدين العام و عجز الموازنة العامة؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة نفترض ما يلي:

-هناك ارتباط وثيق بين الدين العام و عجز الموازنة العامة في الجزائر ؛

- إن رصيد الموازنة العامة يرتبط بطبيعة و تطور الإيرادات و النفقات؛

- إتبعت الجزائر إجراءات من أجل علاج إشكاليتي الدين العام و عجز الموازنة العامة.

أسباب اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية:

-إشكالية البحث التي أثارت جدلا كبيرا وتعد محط اهتمام الباحثين والخبراء.

- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة على المستوى الوطني.

- أهمية الدين العام وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد ومدى تأثيره على عجلة التنمية.

دوافع شخصية:

-الرغبة الشخصية في اجراء دراسة إحصائية تحليلية.

- التعرف على أهم الطرق التي تؤدي إلى الخروج من الأزمة التي تعاني منها الجزائر واستعادة التوازن الاقتصادي.

أهداف البحث:

الغرض من هذه الدراسةيتجسد في الأهداف التالية:

-توضيح مفهوم عجز الموازنة العامة بالتطرق إلى أسبابه وأنواعه وطرق تمويله وعلاجه.

- تحليل الدين العام وعناصر الموازنة العامة.

- تقدير نتائج العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام في الجزائر للمدة 2000- 2017.

أهمية البحث:

-يلقى الدين العام وعجز الموازنة العامة أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الجزائري لما له من آثار سلبية على معدلات التنمية لذا فإن دراسة العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة العامة وتحليلها من أجل فهمها ومن ثم إمكانية اتخاذ الإجراءات التي تجعل من العجز أقل ما يمكن.

حدود البحث:

-الحدود المكانية للبحث: يتضمن البحث دراسة الاقتصاد الجزائري.

- الحدود الزمنية للبحث: يتمثل بالفترة 2000- 2017.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب والدراسات والأبحاث المتعلقة بالدين العام وأيضا عجز الموازنة العامة، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف البيانات والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من مواجهة العراقيل أثناء إنجازه ومن أهم الصعوبات هي نقص المراجع خاصة المراجع المتعلقة بالدين العام.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مقدمة عامة وفصلين أساسيين وخاتمة عامة حيث يشمل الفصل الأول الجانب النظري الدين العام وعجز الموازنة العامة، والفصل الثاني الجانب التحليلي للظاهرة في الجزائر كما يلي:

الفصل الأول: قسم الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول الإطار النظري لمتغيري الدراسة المبحث الثاني العلاقة النظرية بين المتغيرين والمبحث الثالث الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: فلقد تم القيام بدراسة تحليلية للعجز الموازنة العامة الدين العام في الجزائر حيث قسم الفصل إلى مبحثين في المبحث الأول قمنا بدراسة تحليلية لمختلف مكونات الموازنة العامة الفترة 2000– 2017 للوصول إلى رصيد الموازنة العامة ومعرفة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي وفي المبحث الثاني ربطنا الدين العام بالناتج المحلي الإجمالي وكذا برصيد الموازنة العامة وأيضا تحليل تطوره في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام أحد أهم مشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، لما تسببه من إختلالات مالية قد تعمق الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه لاقتصاديات. ترجع حدة العجز في الميزانية العامة إلى عدة عوامل أهمها الهيكل الاقتصادي للدولة والالتزامات الاجتماعية التي تتبنها والظروف الطارئة التي تمر بها(اقتصادية أو سياسية).

تشير التجارب الدولية أن العجز في الميزانية العامة أدى إلى تزايد الدين العام، وهو ما انطوى عليه تحميل الميزانية بأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، ما انعكس مرة أخرى في زيادة العجز وظهور أثر المزاحمة وارتفاع أسعار الفائدة، دفع السلطات إلى سحب من الاحتياطي أو الإصدار النقدي (تمويل التضخمي)، وعليه سيظهر هذا الفصل الجانب النظري للدين العام و عجز الموازنة و هذا في ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول :أساسيات حول عجز الموازنة العامة والدين العام؛**
- **المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والدين العام؛**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: أساسيات حول عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة للدولة المشكلة الأساسية في السياسات المالية لمعظم الدول حيث تتمثل هذه المشكلة في زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة وسيظهر هذا المبحث مفهوم عجز الموازنة أسبابها وطرق تحويل هذا العجز وكدا مفهوم الدين العام وأنواعه وأيضا أهم مكوناته وآثاره .

المطلب الأول :مفهوم عجز الموازنة

يعتبر بعض الاقتصاديين أن عجز الموازنة يمثل خطأ مفترض الوقوع من الصعب تجنبه ومعالجته وليس من السهل تحديده، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لتناول هذا المفهوم ،وذلك بتحديد تعريفه وذكر أنواعه.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم أهمها ما يلي :

يمكن تعريف عجز الميزانية على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهو بهذا يعادل الفرق بين مدخرات الحكومة واستثماراتها، أي فجوة الموارد، وبصورة أخرى نقول أنه هناك عجز في الميزانية العامة عندما تتجاوز النفقات للدولة إراداتها الخاصة[1]؛

- بالرغم من تعدد الزوايا التي ينظر منها إلى عجز الموازنة ويمكن تعريفه شمولا على عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العامة[2]؛
- هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها الإيرادات، بالمقارنة مع العرض[3]؛

---

[1] بوبلعباس مختار ،"**هيكل الإيرادات والنفقات وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017** "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،جامعة تيارت ،مجلد 5 ،العدد 2، 2019، ص 96.

[2] زهير بن دعاس ،"**قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويليه في الجزائر 2000-2016** ،مجلة آفاق علمية ،جامعة سطيف ،المجلد 11، العدد02، 2019، ص 319.

[3] محمد مومني ،"**عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإداراته ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2014، ص 279 .

- ويتمثل قصور الإيرادات العامة عن مواكبة النمو الكبير والمتواصل في النفقات العامة[1].

يعد عجز الموازنة العامة للدولة ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز الموازنة العامة للدولة [2].

الفرع الثاني:أنواع عجز الموازنة

- يمكن التمييز بين الحالات التالية لعجز الموازنة العامة .

- **العجز الجاري** :يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية منه الإنفاق المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة[3]؛
- **العجز الأساسي** :يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأن هذه الديون في الواقع عبارة عن عمليات تمت في فترات سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها لا تتعلق بالفترة الحالية[4]؛
- **العجز التشغيلي** :ويسمى أيضا العجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقص الجزء الذي دفع لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم ،هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي لتضخم[5]؛
- **الدين العام** :أي إنفاق الإيرادات التي يتم جمعها من خلال الاقتراض، وهذا المقياس للعجز يعرف على أنه الفرق بين الإنفاق الجاري وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية من جهة، وبين

---

[1] سعد أولاد العبد،"**دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال 1980-2010**"، مجلة الدراسات ،العدد 8 ، جامعة الأغواط ، الجزائر، 2012، ص216

[2] جمال محمود عطية وآخرون ،"**عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر** "،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 34،العدد 4، مصر، ص129.

[3] وسيلة السبتي وآخرون ،" **عجز الموازنة العامة وطرق علاجه في الاقتصاد** " ،مجلة الاقتصادية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد01،2019 ، ص 175

[4] حليمي حكيمة ،باهي نوال ،"**عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2017/2001**" ،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، الجزائر ، العدد 4، 2018، ص40

[5] قرود علي ،كزير نسرين،"**آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي حالة الجزائر 2017/2007**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المركز الجامعي الونشريس ،الجزائر، العدد4 ،2018، ص 199

الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الموازنة تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم، إذا كان صافي الاقتراض يساوي الصفرة[1]؛

- **العجز الشامل أو التقليدي** :هو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استعباد مدفوعات إهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير ضريبية مضاف إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض ويستهدف قياس العجز على النحو ،تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي[2].
- **العجز الهيكلي** :هذا النوع من العجز ليس راجعا إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب[3].

الفرع الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

- هناك العديد من العوامل تنحصر في عاملين هما:

أ- **عامل النمو في الإنفاق العام** :بعد ظهور مفهوم الدولة المتدخلة في كل نواحي الحياة، أضحت بذلك النفقات العامة من أبرز وسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق مختلف أهدافها، فبزيادة النشاط الاقتصادي يتزايد معه نمو النفقات العامة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى هذه الزيادة أبرزها :

- زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية؛

---

[1] عاهد نبيل عناية ،"**أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)** " ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير ،الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ،قسم اقتصاديات التنمية،فلسطين،2014، ص52

[2] ناصر بوجلال ،كمال ديب ،"**التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر** " ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة ، المجلد 12، العدد1، 2019، ص 247

[3] محمد صفار ،منى ناصر ،"**النهضة** "، مجلة فصلية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،مصر، المجلد 13، العدد2، 2012، ص 6

- الإنفاق العسكري؛
- اتساع نمو العمالة الحكومية؛
- الأزمات الاقتصادية؛
- التوسع في النفقات الغير ضرورية؛
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛
- سياسة التمويل بالعجز والتضخم[1].

ب-**تراجع نمو الإيرادات العامة** :عدم مواكبة الإيرادات العامة للنمو النفقات بسبب الضعف الشديد للعبء الضريبي والذي يقاس بنسبة حصيلة الضريبة إلى الناتج القومي وترجع ضعف الطاقة الضريبية إلى العديد من العوامل منها انخفاض متوسط دخل الفرد وكثرة الإعفاءات وانخفاض الوعي الضريبي جمود النظام الضريبي وانتشار حالات التهرب الضريبي وتفشي الفساد الإداري والمالي وبروز ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة الضريبية وعلى الخدمات كرسم الماء والكهرباء[2]؛

المطلب الثاني :طرق تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة وآثارها

الفرع الأول : طرق علاج عجز الموازنة العامة

إن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادر على النمو دون مشاكل تضخمية . توجد رؤيتان متعاكستان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالات الاقتصادية للبلاد وهما المنهج الانكماشي والمنهج التوسعي.

[1] كفيه قسميوري وآخرون،" **واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2016/2000** " ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 09، العدد 2، ص 159

[2] عبير علي ناصر ،"**دور وأدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية"-دائرة الموازنة-** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 14، العدد 48، 2019، ص ص 4،5

-**المنهج الانكماشي** : يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الأفكار النيوكلاسيكية، التي ترى أن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب تطبيق سياسة مالية انكماشية، تتمثل اجرائتها في تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضريبة [1].

-**المنهج التوسعي** :يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دورا هاما في تحقيق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية، دون استبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة والابتعاد عن نماذج التنمية المستورة، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانات المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية [2] .

الفرع الثاني : مصادر تمويل العجز الموازني

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.

أ- **التمويل التقليدي:** وتتمثل فيما يلي :

1- **التمويل المحلي** :يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي ، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الإقتراض المحلي [3]:

---

[1] عثماني أنسية، بوحصان لامية ،"**مداخلة بعنوان دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية، جامعة سطيف1 ،ص8

[2] إيمان غسان شحرور،" **عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق ، العددان 63-64، 2013، ص ص 98-99

[3] كزيز نسرين ،حميدة مختار،"**ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2007-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 110

- **الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي تغطي به عجز ميزانيتها وتدعم به نفقاتها [1]؛
- **الاقتراض من البنوك التجارية:**تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبيا على الطلب الكلي إذ كان لدى البنوك احتياطات زائدة ،والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالانفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا كان لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي مزاحمة القطاع الخاص،وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم ،ولكن هذه الطريقة مرغوبة من قبل السلطة السياسة مقارنة بالضرائب لأنه يمكنها بهذه الطريقة زيادة الإنفاق العام دون زيادة الضرائب، ودون خضوعها لتساؤل المؤسسات التشريعية أو المحاسبية[2]؛
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:** يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز وتأثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف[3].
- **تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب :**

تعد الضريبة مورد سياديا يحتل مركز الصدارة ويتم فرضها بموجب التشريعات والقوانين من قبل الحكومة محدد بموجب النظام الضريبي للدولة والذي يعتبر ترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل في تحقيق حصيلة الضريبة ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة

[1] دردوري لحسن ،"**عجز الوازنة العامة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر، بسكرة** ،العدد 14، 2013،ص 111.

[2] كردودي صبرينة، "**ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2013-2014، ص 185

[3] كزير نسرين، حميدة مختار،مرجع سبق ذكره، ص 110

للدولة ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية والإسراع بمعدلات التنمية والتخفيف من مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي وتشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة[1].

2- **التمويل الخارجي** : إن عدم كفاية المدخرات الوطنية وقلة مصادر التمويل المحلية، يجعل الدولة تلجأ إلى الاقتراض الخارجي سواء من حكومات أجنبية أو المنظمات الدولية ،وهذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل المنح أو القروض المسيرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري، والدول التي اعتمدت هذا النوع من الطرق نجم عنها كثير من الآثار السلبية كتصاعد حجم الدين الخارجي، وتصاعد أي خدمته، بالإضافة إلى كلفة سياسية ومتمثلة في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تشترطها الدول أو المؤسسات المقدمة للقرض على الدول المقترضة[2].

ب - التمويل الغير تقليدي (الإصدار النقدي، التمويل التضخمي)

تقوم الدولة التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة في بعض الأحيان باللجوء إلى إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية وهذا ما يعرف بالتضخم المالي أو التضخم الاقتصادي والذي مفاده أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود بيد العناصر الاقتصادية ينجم عنها زيادة إقبال هاته الأخيرة على شراء السلع والخدمات (بطريقة مفاجئة)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقة للنقود[3].

الفرع الثالث: آثار عجز الموازنة العامة للدولة

يترك تمويل عجز الموازنة آثار متعددة تختلف باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز إذ لابد من التفرقة الآثار التضخمية والآثار التضخمية وسوف نتناول كل هذه الآثار فيما يلي[4] :

---

[1] عبير علي ناصر ،،مرجع سبق ذكره، ص 6

[2] حليمي حكيمة، باهي نوال ، مرجع سبق ذكره، ص 155

[3] عبد القادر شلالي ،محمد هاني ،"**العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015**" ،مجلة شماء للاقتصاد والتجارة،العدد3، 2018، ص 112

[4] لحسن دردوري ،"**سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس** "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2014/2013، ص ص،127-130

أولا :الآثار الناجمة على التمويل التضخمي

3- أهم آثار اللجوء للتمويل التضخمي مايلي :

- فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العمالة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية؛
- تأثرت ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم فتصبح أسعار السلع المستورة تنافس السلع المحلية وجراء كل هذا يولد عجز في ميزان المدفوعات ؛
- ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي؛
- تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود.

ثانيا :الآثار الناجمة على التمويل الغير التضخمي

-في هذه الحالة تعتمد الحكومة على وسائل مختلفة لتمويل العجز أهمها :

- الاقتراض بكل أنواعه؛
- الزيادة في معدلات الضرائب؛
- السحب من احتياطي الدولة.

أ- **آثار اللجوء للاقتراض لتمويل العجز**

1- آثار الاقتراض الداخلي :

- ✓ تؤثر هذه الأداة على الاستثمار والنمو الاقتصادي، فالدولة عندما تقوم باللجوء إلى الادخارات واستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة توجه هذه الأموال للإنفاق الاستهلاكي بدلا من توجيهها للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المنتجة وهو ما يؤدي إلى

تضرر الاستثمارات و توقف عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي؛

- ✓ اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة الدين الداخلي للدولة وهو ما يثقل كاهلها خصوصا مع ارتفاع الأقساط والفوائد؛
- ✓ تؤدي هذه الوسيلة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال، لذلك غالبا ما نجد أن نفقات الموظفين في الدوائر الحكومية تقل بكثير عن تلك النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وفوائده؛
- ✓ الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالي جدا، وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار.

2- **آثار الاقتراض الخارجي:** تتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد والأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة؛
- ✓ يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى سحب من الاحتياطات الدولة، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام ؛
- ✓ يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.

3- آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب :

- ➢ تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى خفض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها معدلات مرتفعة من الضرائب وكل هذا يؤثر على عرض وطلب الأموال الإنتاجية ؛
- ➢ تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد؛

- يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لأن المدخرين يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقصة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاكية على حساب الادخار.[1]

المطلب الثالث : ماهية الدين العام

يعتبر الدين العام أدات من أدوات التمويل التي تلجأ إليه الدولة في حالة تحقيق عجز في الموازنة لدا من الضروري التطرق لمفهوم الدين العام و أنواعه و آثاره.

الفرع الأول مفهوم الدين العام

أولا : تعريف الدين العام

4- هناك عدة مفاهيم نذكر منها :

- يعرف على أنه مجموع ما تم إصداره من سندات دين على الحكومة خلال الزمن مطروحا منه ما تم سداده[2] ؛
- ويعرف الدين العام أيضا على أنه " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى سواء المحلية أو الدولية مع التعهد برد هذا المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد [3]؛"
- يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انتهاء هذا الدين[4]؛
- يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام بأنه "**إجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة في تاريخ أو تواريخ محددة ويتكون من جميع الالتزامات المتمثلة بأدوات الدين هي : سندات وأدون**

---

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-132

[2] محمود حسن الوادي ، زكرياء أحمد عزام ، " **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** " ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000، ص 82

[3] هبة محمد أمين السيد ،" **تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2017**" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31، العدد 4، ص 444

[4] محمد عبد الحليم عمر ، "**الدين العام المفاهيم –المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر**" ، مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام ، جامعة الأزهر ،مصر 2003، ص4

الدين القروض، حقوق السحب الخاصة SDR العملة والودائع، نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، الحسابات مستحقة الدفع"[1].

ثانيا : أهمية الدين العام

5- تبرز أهمية الدين العام من خلال ما يلي [2] :

- ✓ إن الدين العام يساعد الدولة في التغلب على عجز الميزانية عندما لا تمتلك الحكومة أرصدة نقدية كبيرة ومتراكمة للتغلب على هذا العجز، حيث يكون العائد من المصادر الضريبية وغير الضريبية مساويا للنفقات الفعلية التي سيتم تكبدها في حالات الطوارئ من خلال الضرائب في هذه الظروف لذلك تلجأ الحكومة إلى الاقتراض قصير الأجل في انتظار تحصيل الضرائب لتغطية هذا العجز في الميزانية؛
- ✓ يعد الدين العام أحد الأسلحة التي تستخدمها الحكومة لمحاربة الكساد والبطالة التي تحدث نتيجة لنقص الطلب الفعال وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، إذ تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام الممول من خلال الإقراض لإنشاء مشاريع وتوفير فرص عمل مما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي الزيادة في الاستهلاك وكذلك الإنتاج والطلب الكلي؛
- ✓ يستخدم الدين العام كأداة لتمويل التنمية؛
- ✓ يتم استخدام الدين العام لتمويل وإنشاء وتطوير رأس المال الاجتماعي مثل التعليم ومرافق الرعاية الصحية ، ومن هنا تستخدم الحكومات الحديثة الأموال المقترضة لتمويل هذه المشاريع ؛
- ✓ الدين العام الداخلي يعد من الوسائل المهمة والمؤثرة في عملية تجمع المدخرات يساعد على امتصاص الفوائض المالية التي بحوزة الأفراد وذلك من أجل استخدمها في تغطية عجز الموازنة العامة.

[1] وحيد عبد الرحمان وآخرون ،**"تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية "**، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 74-75، 2016، ص 172

[2] سامي حميد الجميلي و آخرون ،**" قياس أثر الدين العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2018 باستخدام انموذج متجه الانحدار الذاتي "**، جامعة الفلوجة ، العراق، ص 6

الفرع الثاني : مكونات الدين العام وأنواعه

أولا : مكونات الدين العام

يتكون الدين العام من جميع المستحقات التي تتطلب دفع سواء كانت الفائدة أو أصل الدين من قبل المدين للدائن في تاريخ أو عدة تواريخ في المستقبل [1].

أ- **إجمالي الدين وصافي الدين:** يمكن التمييز بين إجمالي الدين العام وصافي الدين العام على النحو التالي:

6- **إجمالي الدين:** يتألف إجمالي الدين الذي يشار إليه غالبا باسم مجموع الدين العام أو مجموع خصوم الدين، من جميع الالتزامات المتمثلة في أدوات الدين؛

7- **صافي الدين:** لاعتبارات إدارة المخاطر ودارسة التزامات الدين والأول بشكل موحد، يمكن التركيز عن صافي الدين حيث يحسب صافي الدين من خلال طرح الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين من إجمالي الدين العام.

ب-**أصل الدين وفائدة الدين:** يمكن التمييز بين أصل وفائدة الدين على النحو التالي:

8- **أصل الدين:** ينشأ أصل الدين في ذمة المدين عند قيام الدائن بتقديم قيمة اقتصادية أو إنشاء خصوم في شكل دين بوسائل أخرى، وقد تتغير قيمة أصل الدين بمرور الوقت إلى أن يتم إطفاؤه؛

9- **فائدة الدين:** أما الفائدة فيعبر عنها عادة بنسبة مئوية سنوية من المبلغ الأصلي للدين العام، وهي التكلفة التي يتحملها المدين عن استخدام أصل الدين القائم، وبالتالي، فإن الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار مستحق القبض لمالكي بعض أنواع الأصول المالية ، مقابل وضع هذه الموارد لمالية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى؛

فتعريف الدين لا يفرق بين أصل الدين والفائدة المستحقة، وبعبارة أخرى، فإن مبلغ الدين القائم هو المجموع الذي يتضمن الموارد المقدمة سلفا في الأصل مضافا إليها الفائدة المستحقة حتى تاريخه مخصوما منها أي

[1] فتحي خن ، **"استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر ،العربية ، السعودية والنرويج"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،التخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018/2017، ص ص 21،22

مدفوعات لتسديد الفائدة أو أصل الدين، فالشرط هو الأداء المستقبلي للمدفوعات، وليس شكل تلك المدفوعات هو الذي يحدد ما إذا كانت الخصوم المعنية هي أدوات دين أم لا.

ثانيا : أنواع الدين العام

1- الدين العام الداخلي:

يمثل الدين العام الداخلي القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيه بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية. ويصنف الدين العام الداخلي تبعا للمعايير التي يستند إليها[1]:

أ- **من حيث حرية اكتتاب يصنف إلى القروض اختيارية و القروض إجبارية:**

- ✓ **القروض الاختيارية** :هي القروض التي تقوم الحكومة بإصدارها وطرحها في الأسواق على شكل أدونات الخزانة العامة أو السندات وتترك كامل الحرية للأفراد في الاكتتاب فيها من عدمه أي عدم إجبارهم بالاكتتاب فيها، وان كانت الحكومة تحاول إغرائهم بكافة الوسائل للاكتتاب فيها، من خلال رفع سعر الفائدة السنوية، والإعفاءات الضريبية فيصبح الاكتتاب في قروض الدولة بالنسبة للأفراد أفضل من توظيف مدخراتهم في الاستثمارات المختلفة .كما أن الأصل في الدين العام أن يكون اختيارياً وليس إجباريا لأن الدين في طبيعته يتحقق عن طريق توافق إرادة الطرفين المقرض والمقترض؛
- ✓ **القروض الإجبارية** : هي المبالغ التي تقترضها الحكومة من الجمهور أو المؤسسات المالية وغير المالية بصورة إجبارية حيث تلجأ الدولة إلى استخدام سلطتها في إجبار الأفراد على إقراضها مع التزام الدولة الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده خلال فترة معينة و وفقا للقانون؛

ب-**من حيث المدة يصنف إلى قروض المؤبدة وقروض المؤقتة:**

- ✓ **القروض الدائمة** " :يكون القرض دائما إذا لم تلتزم الدولة بالوفاء به خلال مدة معينة، لكن مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء، وفي هذه الحالة تكون هذه الميزة لصالح الدولة دون المقرضين الدائنين، إذ يجوز لها في أي وقت الوفاء بالقرض المؤبد دون أن يكون من حق هؤلاء الاعتراض وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده؛

[1] سامي حميد الجميلي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

- ✓ **القروض المؤقتة** :وهي تلك القروض التي تتعهد الدولة بالوفاء بقيمتيها خلال فترة محددة وتاريخ معين مع الالتزام بتسديد الفوائد بصورة منتظمة وتبعا لمشروط المتفق عليها عند إبرام عقد القرض ووفق قانون الإصدار؛

10- ويقسم هذا النوع من القروض إلى ثلاثة أنواع وعلى النحو التالي:

- **القروض قصيرة الأجل (القرض السائر)** :وهي القروض التي تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز سنتين، وتلجأ إليها الدولة لمواجهة العجز المالي الذي تواجهه نتيجة لعدم توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بشكل مؤقت؛
- **القروض متوسطة الأجل** : وهي القروض التي تلجأ الدولة إليها لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية و مشاريع التنمية الاقتصادية أو لغرض تمويل نفقات الحروب والدفاع وكذلك لتغطية العجز الجوهري في الموازنة العامة وهو عجز دائم وليس موسمي، وتعقد السلطات هذه القروض لفترة تزيد عن سنة، فالقروض متوسطة الأجل هي القروض التي تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات؛
- **القروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوعين السابقين والتي تزيد عن خمس سنوات وقد تصل إلى الخمسين سنة أو أكثر.

2- **الدين العام الخارجي :**

يشتمل الدين العام الخارجي على القروض التي يكون مصدرها خارج حدود الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى.

ويقسم الدين العام الخارجي تبعا للجهة التي تقوم بإصداره وكذلك الغرض الذي ينفق من أجله القرض ومدة القرض ويمكن تصنيف الدين الخارجي على النحو التالي[1]:

أ- **تصنيف الديون الخارجية حسب الجهة المقرضة إلى:**

- ✓ **الديون الرسمية(الحكومية)** :هي تلك القروض التي تمنح من قبل الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية يحصل بموجبيها البلد المقترض على رؤوس أموال أجنبية من دولة أخرى، وتسمى القروض المقدمة من قبل الحكومات بالقروض الثنائية وغالبا ما تكون بشروط سهلة وميسرة، أما القروض المقدمة من قبل المؤسسات الإقليمية الدولية فتسمى بالقروض المتعددة الأطراف وتختلف

[1] سامي حميد الجميلي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

هذه القروض باختلاف الجهة المانحة لها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتميز هذا النوع من القروض بأنها دائما ما تعكس وجهة نظر البلد الأم من خلال الشروط التي يتم وضعها؛

- ✓ **الديون غير الرسمية(الخاصة):** وهي تلك القروض التي تمنح من قبل البيئات الخاصة(غير الرسمية)كالبنوك التجارية الأجنبية أو الشركات الخاصة، أوهم ما يميز هذا النوع من القروض بأن شروطها قاسية وصعبة كونها قصيرة الأجل وكذلك ارتفاع معدل الفائدة عليها إذ تتميز هذه الديون باعتمادها على الأرباح التي تعد العامل الأساس والمحرك الرئيسي لانسياب هذه الأموال إذ تنتقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى من أجل البحث عن معدلات فائدة أعلى، وقد تكون هذه الديون مضمونة من قبل الحكومة أو قد تكون غير مضمونة وذلك وفقا لطبيعة الدين والغرض منه كما يأخذ هذا النوع من الديون صورا متعددة أبرزها ديون الصادرات أو تسهيلات الموردين التي هي عبارة عن الديون التي تقدمها مجموعة من الشركات أو المؤسسات التصديرية الكبرى بشرط أن تكون هذه الديون مضمونة من قبل الحكومة، أما بالنسبة لفترة السداد تتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة سنوات ويتم تحديد سعر الفائدة وفق ما هو سائد في السوق؛

ب- **تصنيف الديون الخارجية حسب الاستخدام إلى:**

- ✓ **ديون منتجة** :وهي تلك القروض التي تستخدم في أقامه مشاريع تؤدي إلى خلق فوائض مالية وزيادة في الطاقة الإنتاجية(مشاريع استثمارية)وتوفير عملات أجنبية للبد مثل السكك الحديدية وغيرها من المشروعات المربحة؛
- ✓ **ديون غير منتجة** :وهي تلك القروض التي يتم استخدامها في مجالات غير إنتاجية أو استثمارية بحيث لا تأتي بأي إيرادات للبلد المقترض مثل إنفاقها على شراء السلع الاستهلاكية أو لتمويل نفقات الحروب فهي قروض لا تؤدي إلى خلق فوائض مالية وتحمل الاقتصاد أعباء كبيرة.

ج- **تصنيف الديون الخارجية حسب مدة السداد إلى:**

- ✓ **الديون قصيرة الأجل** : وهي تلك الديون التي تتميز بقصر مدة السداد وغالبا ما تكون الديون قصيرة الأجل لا تتجاوز فترة سدادها السنة الواحدة؛
- ✓ **الديون متوسطة الأجل** :وهي تلك الديون التي تكون مدة سدادها أطول من الديون القصيرة وتكون مدة سدادها ما بين السنة والخمس سنوات وقد تصل إلى عشرة سنوات؛

- ✓ **الديون طويلة الأجل:** هي الديون التي تتميز بطول فترة سدادها، وتكون مدة سدادها أكثر من خمس سنوات، وتمتاز بكونها سهلة، لأن فترة تسديدها طويلة وأسعار فائدتها منخفضة.

الفرع الثالث : آثار الدين العام

إن الآثار المختلفة للديون العامة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية و السياسية.

أولا : الآثار الاقتصادية

11- تختلف آثار الدين العام الاقتصادية تبعا لكون الدين خارجيا أو داخليا [1]:

- ✓ **الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي:**

يمارس الدين العام الخارجي آثارا واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي،وعلى التوازن الاقتصادي من خلال التأثير الواسع على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية وهي :الميل للاستهلاك، الميل للادخار، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة هذا بالإضافة إلى أن القروض العامة تؤثر في كمية النقود المتداولة وأنها تسهم في تمويل الاستثمار العام والاستهلاك العام؛

- ✓ **الآثار الاقتصادية للدين العام الداخلي:**

يؤدي الدين الداخلي وخاصة الاقتراض الظاهري إلى زيادة النقود المتداولة لأنها تعد أحد مصادر تمويل الإنفاق العام، فالقرض الداخلي ممكن أن يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية، أما الاقتراض الحقيقي فله آثر في امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق في سبيل مقاومة أسباب التضخم وتجنب عواقبه السيئة وهذا مشروط بأن يكون اقتصاد الدولة يسوده مستوى العمالة الكاملة ,أما الأثر السلبي للدين الداخلي فأنه يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار(التضخم)في حال كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن.

ثانيا : الآثار الاجتماعية

الآثار الاجتماعية للديون الداخلية :يؤدي الدين الداخلي وخاصة الاقتراض الحقيقي دورا كبيرا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع على أساس

[1] روان زياد المرايات،" **أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من1980-2014**"، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في كلية إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2015،ص ص 14-15

أن يتم تمويل فوائد الديون من الضرائب المباشرة التصاعدية، ويعني ذلك أن الفئات الغنية في المجتمع هي التي تتحمل هذا العبء، في المقابل له دورا كبيرا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع وزيادة حدة التفاوت بين فئات المجتمع إذا ما تم تمويل فوائد القروض من الضرائب غير المباشرة النسبية خاصة ضرائب الاستهلاك فإن ذلك يعني أن الفئات الفقيرة هي التي تتحمل العبء.[1]

ثالثا :الآثار السياسية

هذه الآثار تكون واضحة في الدين العام الخارجي أكثر منه في الدين الداخلي .إذ تبدو سيطرة الجهات الدائنة ,سواء كانت حكومات أو مؤسسات مالية دولية ، واضحة على الدول المدينة مما يفقد الدولة المدينة بعض سلطاتها و سيادتها وقدراتها على إدارة اقتصادها وفقا لمصلحتها الوطنية .أي أنها تزيد من التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر على صناعة القرار السياسي .وتؤثر سلبيا على حرية اتخاذ القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات وهذا يؤدي إلى تبعية الدول المدينة لشروط جدولة ديونها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها.[2]

[1] روان زياد المرايات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16

[2] المرجع نفسه ، ص ص 16-17

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة

إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذي يعني نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، ويمكن القول أن الدين العام مرتبط ارتباطا كليا بالفوائض المتحققة في الموازنة العامة وكذلك العجز إن العلاقة تكون عكسية حيث إذ ارتفع فائض الموازنة العامة أدى إلى انخفاض الدين العام وعلاقة طردية حينما يرتفع العجز ويستمر يرتفع الدين العام ولهذا يبرز هذا المبحث الروابط بين الدين العام وعجز الموازنة العامة لكن من الضروري دراسة أثر الدين العام في الاستدامة المالية ومدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

المطلب الأول : الاستدامة المالية

تعد الاستدامة المالية من المفاهيم الحديثة التي تعمل على قياس مدى قدرة الدولة على تغطيت نفقاتها و أداء إلتزماتها بالإعتماد على مواردها الداتية وذلك لتخفيض العجز و الحد من الإستدانة .

الفرع الأول:تعريف الاستدامة المالية

هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون . تعتمد منهجية في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها بحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هده النسبة وبحيث تعتبر فرضية يبنى عليه التوقع في المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة عادة خمسة سنوات [1].

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية

1- **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:**من المعتاد أن لاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر استعمالا هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هدا المؤشر الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج الإجمالي متوفرة لتمويل عبئ الدين العام، ولكن لا يعني دلك أن هدا الرأي صحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسين وضع الدولة[2].

[1] محمد موعش،**"منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقه لبعض الدول العربية"** ، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 04

[2] عصماني مختار،أوكيل رابح، " **مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016** "، مجلة قسم العلوم الاقتصادية ، العدد 25، 2018، ص 406

2- **مؤشر الفجوة الضريبية:**يتم قياس هدا المؤشر انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الحكومة، ويحسب بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الخام إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام[1] .

3- **مؤشر عجز الموازنة:** يعتمد هدا المؤشر على قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة دون الفوائد المحصلة إذ تشير هده النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على إتخاد القرارات الخاصة بالموازنة العامة مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية الموازنة العامة بمثابة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة والتي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري الاستثماري وأي قصور للإيرادات المقدرة عن سداد النفقات يعبر عن عجز في الميزانية العامة للدولة[2].

المطلب الثاني :التحليل الاقتصادي للعجز في الموازنة والدين العام والاقتصاد القومي

باستخدام النموذج الكينزي في الاقتصاد الكلي (معادلة الدخل القومي) تعرف أنه عندما لا يتساوي جانبي الموازنة العامة، أي عندما لا تغطي الحصيلة الضريبية (T) الإنفاق الحكومي (G) بالضبط فإنه إما أن تزيد الحكومة من مخزونها الصافي من الأصول المالية (NFA) والأصول المالية (FA) مطروحا منها الالتزامات أو الخصوم المالية (FL) في الموازنة العامة نتيجة تحقيقها فائض في الموازنة العامة (BS)، وإما أن تقلل منه إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة(BD) وهكذا يمكن كتابة قيد الموازنة العامة على النحو الآتي :

$$G + L = T + B \quad \text{.....(01)}$$

حيث : B الإقتراض؛

L الإقراض ؛ أو:

$$G + \Delta FA = T + \Delta FL \quad \text{.....(02)}$$

[1] زهير دعاس، نريمان رقوب، **تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر** "، العدد 34، رقم02، 2018، ص116

[2] بن عيسى إلهام، وآخرون،"**الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2018** " ، دفاتر MECA، العدد 16، رقم 01، 2020، ص 286

-حيث : **F A** △ الزيادة في الأصول المالية؛

- **F L** △ الزيادة في الالتزامات المالية ؛

ومنها يمكن الوصول إلى قيد الموازنة على النحو التالي :

$$BS = T - G$$

$$= \triangle FA - \triangle FL$$

$$= \triangle NFA \ldots\ldots\ldots(03)$$

-ولما كانت معظم الحكومات تحقق عجزا في الموازنة فإنه يفضل كتابة قيد الميزانية في حال العجز على النحو التالي :

$$\mathbf{BS= \triangle F L - \triangle F A}$$

$$= \triangle NFA \ldots\ldots\ldots(04)$$

على الحكومة أن تمول العجز السنوي من موازنتها من الأوراق المالية بإصدار أدون وسندات الخزينة أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي (أي زيادة كمية النقود)، فإذا اعتبرنا أن تغطية عجز الموازنة يتم أساسا بواسطة أذون وسندات الخزينة وأهملنا تداول تلك الأذون والسندات في الأوراق المالية (للتبسيط) فإنه يمكننا اشتقاق علاقة العجز BDبالدين العام D على النحو التالي [1]:

$$\mathbf{BD_t = \triangle D = D_t - D_{t-1} \ldots\ldots\ldots(05)}$$

أي أن الاختلاف بين الدين العام في نهاية الفترة t مقارنة بالفترة t−1 ينتج عنه عجز يتحقق في نهاية الفترة t أو BD_t و الحقيقة أن علاقة العجز الموازنة بحجم الدين العام علاقة ذات اتجاهين، وذلك لأن عجز الموازنة يزيد عن حجم الدين العام، كما أن حجم الدين العام يؤثر بدوره أيضا، في حجم عجز الموازنة من خلال فائدة الدين التي ينبغي دفعها أيضا، و للتأكيد على دور الفائدة في تحديد حجم كل من عجز الموازنة والدين العام نفصل بند الفائدة (i) كأحد مكونات عجز الموازنة على النحو التالي:

$$\mathbf{BD_t = (G - T)_t + i D_{t-1} \ldots\ldots\ldots(06)}$$

[1] مرسي السيد الحجازي،"**مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة الإيرادات القروض** " ، الدار الجامعية، 2009، ص ص 308-307

توضح هذه المعادلة أن الدين العام لن يتوقف عن النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، وأن هذا العجز سيتحقق إلا إذا زادت المتحصلات الضريبية عن الإنفاق العام بأكبر من مدفوعات الفائدة، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زاد عجز الموازنة، وبهذا المنطق يتبين لنا أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه وكلما زاد حجمه كلما كان تخفيض بحجم الإنفاق العام، وزيادة المتحصلات الضريبية المطلوبة لضبط نمو هذا الدين وإبقائه أمرا صعبا ومؤلما، حتى يصل الأمر إلى نمو متسارع في الدين العام بصورة لا يمكن ضبطه أو التحكم فيه.

كما يتبن لنا أيضا من المعادلة (06) أنه إذا تحقق توازن أولي في الموازنة، فإن الدين العام يمكن أن يتسارع نتيجة لمدفوعات الفائدة على الدين المتراكم وتمويلها بواسطة القروض الجديدة.فإذا انتقلنا من هذا التحليل الساكن Static إلى التحليل الديناميكي Dynamic والأكثر واقعية نجد أن الإيرادات الضريبية تنمو بصورة متواصلة في حال تحقق النمو الاقتصادي مما يسمح للحكومة (في حال ضبط وترشيد الإنفاق العام) بتحقيق فائض في الموازنة وهذا الفائض الأولي يمكن أن يتراكم ويقلل من عجز الموازنة بأكبر من تأثير نمو المدفوعات التحويلية، ويحد ذلك من نمو الدين العام.

وهكذا فإن التغيرات المقصورة في كل من G و T تجعل العجز ينمو أو ينخفض عبر الزمن معتمدا على محددات الثلاثة الأساسية الآتية :

1- حجم الدين المورث ؛
2- متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية؛
3- معدل الدخل القومي .

وتؤكد الدراسات القياسية التي تربط بين العجز والدين العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على وجود علاقة سالبة بين كل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي[1].

ومقدار العجز في الموازنة (نسبة مئوية من إجمال النفقات) ووجود علاقة طردية (موجبة) بين متوسط أسعار الفائدة على السندات ومقدار العجز في الموازنة (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات) كما تظهر تلك

[1] مرسي السيد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 308-309

الدراسات أيضا وجود علاقة بين مقدار العجز والنمو الاقتصادي حيث يمتص العجز في الموازنة العامة الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في القطاع الخاص[1].

ويلاحظ أن التمييز بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية يضيف بعدا مهما لعجز الموازنة والدين العام وهو تأثير التضخم، فخلال فترات التضخم ترتفع معدلات الفائدة الاسمية لتعكس المسموحات المرتبطة بالتضخم ويطلق على ذلك فيشر Fisher effect ،الذي ينشأ عندما يطالب المقرضون بتعويضات مقابل النقص في القيمة الحقيقة لرأسمالهم على مدى فترة القرض، ولكن أثر فيشر يقع على معدلات الفائدة الحالية فقط، ينطبق على السندات الحكومية التي اشتريت في فترات سابقة، وهكذا تجد الحكومة أن حصيلتها الضريبية ستزداد نتيجة التضخم، ولكن مدفوعتها على سندات القروض العامة ستظل على ما هي عليه (باستثناء القروض الجديدة).و بلغة أخرى التضخم يترك الإيرادات الضريبية الحقيقة على ما هي عليه ولكن يقلل من القيمة الحقيقية للدين العام ،ويطلق على تآكل الدين العام أحيانا بضريبة التضخم Inflation Tax لأنه يحول الثروة الحقيقة من مالكي السندات الحكومية إلى الحكومة. وهكذا إذ اعتبرنا أن P_t هو مستوى الأسعار في نهاية الفترة t ،وأن D_t هو الدين الاسمي في نهاية الفترة t فإن حجم ضريبة التضخم F هو ببساطة ذلك المقدار الذي ينبغي أن يزيد به الدين العام الاسمي القائم للحفاظ على قيمته الحقيقية أو :

$$F= [P_t - P_{t-1} / P_{t-1}]D_{t-1}$$

$$= p_t - D_{t-1} \quad .....(07)$$

حيث : P_{t-1} هو معدل التضخم خلال الفترة t في هذه الحالة فإن الزيادة الحقيقة في الدين ليست ببساطة مرآة لعجز الموازنة ولكن هي عجز الموازنة مطروحا منها ضريبة التضخم أو

$$\triangle RD_t = BD_t - F \quad .....(08)$$

هكذا كلما كان معدل التضخم مرتفعا ،وحجم الدين العام مرتفعا أمكن زيادة العجز الحكومي الاسمي دون زيادة حقيقة في الدين [2].

[1] المرجع نفسه، ص 310

[2] عمر أبوعيدة،"**قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 27، 2016، ص ص 171-172

وفي السبعينات من القرن الماضي حققت العديد من الدول عجزا اسميا في الموازنة بينما في الحقيقة تحقق فائضا فيها بسبب ضريبة التضخم العالية.

يتبين أيضا من المعادلة 08 أن هنا متغيرين أساسيين يحددان إلى درجة كبيرة ظاهرة انفجار الدين (عدم إمكانية السيطرة عليه ويطلق عليها مصيدة الدين العام أو كرة الثلج) ، عندها لا يمكن سداد خدمة الديون القائمة إلا من خلال الاقتراض الجديد الذي يدخل الدولة المدينة في حلقة خبيثة لا يمكن السيطرة فيها على الدين العام، وهما سعر الفائدة المتوسط على السندات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وقد وضع بعضهم هذه الظاهرة (انفجار الدين العام) في شكل رياضي آخر على النحو التالي:

$$BD_t = [(i - r) / (i +r)] \ X \ b_{t-1} \quad .....(09)$$

حيث r هي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وإن D_{t-1} نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة t−1 وأن Dt هي نسبة العجز الأول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

b_{t-1} هي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في السنة t−1 ومن المعادلة رقم (09) يتضح أن خطر انفجار حجم الدين العام يتوقف على علاقة i و r فإذا كانت $r < i$ فإن ديناميكية الفوائد وحدها تؤدي إلى زيادة حجم الدين العام.

إن السبب الرئيسي لاتساع مشكلة الدين العام كما يوضح النموذج الرياضي هو الفائدة وذلك لأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتقلب عادة ،بسبب ظروف الاقتصاد الدولي المتغير بين الركود والانتعاش بينما معدل الفائدة على الديون العامة يحدد مسبقا عند عقد القرض[1].

[1] عمر أبو عيدة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 172−173

المطلب الثالث: تحديد درجة العجز الحكومي وآثار تمويل العجر بالدين

الفرع الأول : تحديد درجة العجز الحكومي

هو معيار تثبيت نسبة الدين الحكومي الاسمي المستحق D إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي py ولا يهم إذا كان العجز صفرا. يمكن أن يكون العجز الحكومي كبيرا جدا ، ومع ذلك يمكن أن تظل نسبة D/py مستقرة بدلا من الارتفاع .

العجز الاسمي في الميزانية الحكومية يساوي التغير في الدين ΔD وستبقى ثابتة طالما أن معدل نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو صفر وبالتالي فإن مهمتنا هي تحديد حجم الذي سيبقي معدل نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مساويا للصفر نبدأ بالإشارة إلى أن معدل نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي D/PY هو الفرق بين معدل نمو الدين d ومعدل النمو في Gdp الاسمي GDP (p+y) .

$$\text{Growth rate of } D/py = d - (p + y) \ldots\ldots(01)$$

من أجل الاستقرار في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحتاج إلى معدل نمو الدين d يساوي معدل النمو الاسمي GDP(p + y).

$$D=p+y \ldots\ldots(02)$$

عندما نضرب طرف المعادلة 02 في حجم الدين D، نحصل على العجز المسموح به (أي فبالإضافة إلى الدين) الذي يتوافق مع الحفاظ على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة.

$$dD=(p+y)p \ldots\ldots(03)$$

يؤدي هذا التعبير البسيط 03 إلى الاستنتاج التالي :تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة إذا كان العجز يساوي الدين القائم مضروبا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[1] .

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية لتمويل عجز الموازنة بالدين العام

1- التكافؤ الريكاردي : العجز وعبء الدين العام عبر الأجيال:

قدم الاقتصادي ريكاردو فكرة التكافؤ الريكاردي، ثم قام بتطويرها لاقتصادي الأمريكي بارو وأصبحت تعرف بتكافؤ بارو ريكاردو.

تفسر هذه الفكرة طبيعة الصلة القائمة بين قرارات السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي ،وعجز الموازنة والدين العام.

وتنطوي هذه الفكرة على فرضية التكافؤ بين خفض الضريبة في الوقت الحالي وزيادتها في المستقبل، فحين تعمد الحكومة اليوم على تخفيض الضريبة م.حدثا بذلك عجزا في الموازنة العامة يمول بواسطة الدين الحكومي (إصدار السندات) فإنه يتعين عليها مستقبلا زيادة الضريبة كي تسدد الدين وفوائده المتراكمة.

وبصورة محددة فإن فكرة التعادل الريكاردي تقوم على مقولة أن تخفيض الضريبة اليوم يعادلها زيادة الضريبة مستقبلا ، وأن تمويل العجز بالدين يعادل تمويلها بواسطة الضرائب؛

ولكن ما الآثار الاقتصادية لهذه الرؤية على الطلب الكلي والإنفاق الاستهلاكي للأفراد على وجه الخصوص؟

تعتمد الرؤية الريكاردية المطورة على فرضية التصرفات العقلانية للأفراد وقدرتهم على استشراف المستقبل ،حيث يغدو الاستهلاك معتمدا على الدخل الدائم وليس الدخل الحالي، فالزيادة الطارئة في دخل الأفراد الناجمة عن تخفيض الضريبة اليوم لن تحفزهم على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي الحالي، فالأفراد يتصرفون بطريقة رشيدة وعقلانية ، ومن ثم فإنهم مدركون:

- ✓ إن الدين العام اليوم يعني زيادة الضريبة مستقبلا لسداد الدين الحكومي وفوائده؛
- ✓ إن تخفيض الضريبة اليوم وتمويله بالدين العام لا يخفض الدين العام وإنما يعيد جدولته؛

[1] صيد فاتح ،"**كتاب بيداغوجي في مقياس الاقتصاد الكلي الدولي موجه لطلبة السنة الأولى ماستر** " ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، 2021/2020 ، ص ص 317-318

- ✓ وبالتالي فإن الدخل الدائم لم يتغير وتبعا لذلك لا يتغير الإنفاق الاستهلاكي ، لذلك يدخر الأفراد الزيادة الناجمة في الدخل بسبب تخفيض الضريبة كي يتمكنون من دفع الضرائب المتوقعة مستقبلا؛
- ✓ يظل الادخار القومي دون تغير ، لأن زيادة الادخار الخاص يعوض تناقص الادخار العام الناجم عن تخفيض الضريبة في الوقت الحالي؛

وبناءا على ذلك فلا توجد أية آثار اقتصادية أخرى كما يدعى الكينزيون ، لكن ثمة سبيل واحد لوجود تأثير على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وهو أن يدرك الأفراد أن تخفيض الضريبة اليوم لا يعني بالضرورة زيادتها مستقبلا وإنما يعني فقط تخفيض الإنفاق الحكومي مستقبلا.

-ولشرح العلاقة بين عجز الموازنة الممول بالدين العام .

$$D= G_1 - T_1 = \triangle B/P \ldots\ldots(01)$$

يلاحظ أن عجز الفترة يمول بواسطة الاقتراض (اصدار السندات) مع افتراض غياب التمويل النقدي M/P ($\triangle=0$).

12- أما في المستقبل (الفترة الثانية) فإن الحومة تقوم بزيادة الضرائب T_2 للأغراض التالية[1] :

- ✓ تسديد الدين العام المتراكم من الفترة الأولى مضافا إليه الفوائد المستحقة عن تلك الفترة؛
- ✓ تمويل الإنفاق الحكومي للفترة الثانية G_2.

أو :

$$T_2= (1+r)D+G_2 \ldots\ldots\ldots(02)$$

بادخال (01) في (02) نجد أن :

$$T_2= (1+r)(G_1 - T_1)+G_2= (1+r)G-(1+r)T_1+G_2 \ldots\ldots(03)$$

أو :

$$(1+r)T_1+ T_2 = (1+r)G_1 +G_2 \ldots\ldots(04)$$

[1] محمد أحمد الأفندي ،"**عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام** "، دراسة نظرية تقييميه للأدبيات المعاصرة ، مجلة الدراسات الاجتماعية ،العدد 50، 2016، ص ص 32-36

وبقسمة طرفي 4 على **(1+r)** نحصل على قيد الموازنة العامة في الفترتين الآتي:

$$T_1 + T_2/(1+r) = G_1 + G_2/(1+r) \ldots\ldots (05)$$

ويظهر القيد 05 أن القيمة الحالية للإنفاق الحكومي (الطرف الأيمن) يعادل القيمة الحالية للضرائب (الطرف الأيسر).

- ✓ يلاحظ الآن أنه في الفترة الأولى يحدث ما يأتي :

13- $T_1 \downarrow$ مع بقاء $G_1=G_1$ (ثبات الإنفاق الحكومي) ؛

14- D أي أن العجز يزيد في الفترة الأولى.

15- أما في الفترة الثانية يحدث ما يأتي :

16- إما $G_2 \downarrow$ أو $T_2 \uparrow$ أو كيلاهما وهذا ضروري للقضاء على العجز أو تقليصه.

17- ويبين نموذج فيشر للاستهلاك عدم تأثر استهلاك الأفراد بتخفيض الضريبة في الفترة الأولى بافتراض عدم تغير الإنفاق الحكومي.

18- ويبين أيضا أن تخفيض الضريبة في الفترة الأولى يزيد دخل هذه الفترة الأولى، وفي ظل ثبات الإنفاق الحكومي فإن قيد الموازنة يتطلب زيادة الضريبة في الفترة المستقبلية لسداد الدين العام وفوائده المستحقة (سداد العجز) ،بينما يزيد الدخل في الفترة الأولى $(T + y_1)$ ، وينخفض دخل الفترة الثانية T $(1+r) - y_2$ فإن الدخل الدائم لا يتغير ومن ثم لا يتأثر الاستهلاك ، أي أن تخفيض الضرائب اليوم لا يؤثر على الاستهلاك ، وهذه هي النتيجة التي تحقق التكافؤ الريكاردي.

2- **الرؤية الكينزية : عجز الموازنة وتراكم رأس المال**

وفقا للرؤية الكينزية فإن الدين العام يؤثر على الاستهلاك ويقلص الادخار ويزاحم رأس المال، ومن الواضح أن محاججة الكينزيين تتكئ على صوابيه فرضيتهم بتأثير الدخل المطلق (المتاح) على الاستهلاك، إضافة إلى أن الكينزيين يفترضون البصيرة القاصرة للأفراد ، فالأفراد لا يأبهون بما يحدث لعجز الموازنة، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة (الذي تم تمويله بالاقتراض) يعني بالنسبة لهم زيادة في الدخل الحالي ومن ثم حدوث زيادة الاستهلاك وانخفاض في الادخار.

وعلى أية حال فإن تخفيض الضريبة وإن كان يسبب عجزا في الموازنة فإن الدخل المتاح يزيد وكذلك استهلاك الأفراد، فيزيد الطلب الكلي.[1]

لكن الأسعار تميل نحو الارتفاع عبر الزمن مسببة تراجع العرض الكلي وانتقال منحنى العرض الكلي يسارا نتيجة زيادة التكاليف الإنتاج. وعندئذ يتراجع الدخل إلى وضعه الطبيعي(' Y)في ظل مستوى مرتفع للأسعار (P_3) .

وينتقل أثر الدين العام في الأجل الطويل إلى الادخار، حيث ينخفض الادخار مسببا ارتفاع سعر الفائدة فيزاحم ذلك القطاع الخاص وينخفض الاستثمار، وإن انخفاض الاستثمار يسبب انخفاض الوضع الراسخ للرصيد المرغوب من رأس المال، وهذا يسبب تراجع الناتج، ومن ثم تراجع الوضع الذهبي لمستوى الاستهلاك الفردي ،وكذلك المستوى المعيشي للأفراد في الأجل الطويل.

و لا تتوقف التفاعلات عند هذا الحد، فعندما يكون الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي، فإن انخفاض الادخار يسبب عجزا في الميزان التجاري مما يسبب تراكم الدين الخارجي على البلد، على الرغم من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

إضافة إلى ذلك تتصاعد قيمة العملة الوطنية بسبب السعر المرتفع لسعر الفائدة المحلي مسببة تدهورا في صافي الصادرات، ليشكل ذلك مزيدا من الضغوط على مديونية البلد الخارجية وكذلك الناتج ومستوى التوظف .

[1] محمد أحمد الأفندي ،مرجع سبق ذكره، ص ص 36-38

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

رغم وجود العديد من الكتابات التي تعالج عجز الموازنة الدين العام أو المدونات الخارجية والتي أدرجت ضمن الملتقيات والمؤتمرات الجهوية والإقليمية والدولية ولكن واحدة منها انتهجت أسلوب معينا وتوسعت جوانب معينة واختصرت في جوانب أخرى حسب وجهة نظر الباحث وهذا المبحث يبرز بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.

المطلب الأول : الدراسات العربيية

الدراسة الأولى: لي الساعاني 1996 "الدين العام والقرض العام وأثرهما على مستوى الرفاه " دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة هو إظهار أثر القروض العامة على مستوى الرفاه للأفراد، كما حملت الدراسة مزايا تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال القروض العامة، واستخدمت الدراسة نموذجا رياضيا مكون من شقين:الأول افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي على الديون الحكومية أعلى من سعر الفائدة التوازني بينما في الق الثاني يمثل أسلوب القروض المشتركة في الأرباح لتمويل المشاريع العامة.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة سلبية بين الديون العامة والناتج المحلي الإجمالي إ كان سعر الفائدة أعلى من نسبة النمو الاقتصادي ،أي أن زيادة القروض تؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي انخفاض رفاهية المجتمع.

أوصت الدراسة أنه يتوجب على الدولة استخدام القروض العامة في مشاريع مولدة للدخل وتحقيق عائد يساوي متوسط العائد المتوقع في الاقتصاد .

الدراسة الثانية: دراسة خالد يسري عطا الله 2018، بعنوان " أسباب عجز الموازنة العامة للدولة" كان الهدف من الدراسة هو محاولة اقتراح الآليات والطرق لأسباب عجز الموازنة العامة في مصر، حيث سعت هذه الدراسة لإبراز أهمية وفعالية أدوات التمويل في تمويل عجز الموازنة العامة.

حيث تولت هذه الدراسة إلى اتجاه العجز في الموازنة العامة في الدول النامية ومنها مصر نحو التفاقم أمر يعكس اختلالات هيكليا في اقتصادها، وتزامن ذلك مع ظهور أزمة التنمية في مصر من ناحية واقترانه بالصدمات الخارجية الكثيرة التي تلقتها مصر نتيجة للوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى : Ramzan Sheikh 2015 أوضح فيها عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني و حيث جاءت الدراسة تحت عنوان

. Does fiseal defcit dampen dow economic growthin pakistan

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني وإجراء تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي أي مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي التغيرات في مستوى الأسعار وسعر الصرف الحقيقي.

كشفت النتائج عن وجود علاقة ايجابية وهامة بين مؤشر النمو والتنمية المالية وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والعجز في الموازنة العامة، ووجود علاقة سلبية بين عجز الموازنة العامة والتغيرات في المستوى العام للأسعار في باكستان.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي في حين لا توجد علاقة بين كل من التضخم والاستثمار الأجنبي .

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان Nigeria’s External Growth and Economic Debt

تناولت الدراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 2006-1975، وقد أظهرت تقديرات تصحيح الخطأ أن الدين الخارجي لديه علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي في نيجيريا ،وأدى ارتفاع الدين الخارجي لانخفاض قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى ذلك أظهر اختبار جرانجر للسلبية وجود اتجاه أحادي بين مدفوعات خدمة الديون الخارجية والنمو الاقتصادي.

أوصلت الدراسة بأن يكون تراكم الديون للمشاريع متطابقة مع توقيت السداد، ولا بد من تنويع محفظة الديون لتجنب متطلبات خدمة الدين العام.

المطلب الثالث : الدراسات المحلية و القيمة المضافة

الدراسة الأولى: دراسة روابح عبد الباقي 2006، بعنوان " المديونية الخارجية والإصلاحات المالية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة ."

طرح الباحث من خلال هذه المذكرة إشكالية علاقة المديونية الخارجية ببرامج التصحيح الهيكلي وأسباب وآثار أزمة المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة ، وعوامل أزمة المديونية الخارجية في الجزائر بصفة خاصة، حيث توصل إلى أن تقاعس البلدان المتخلفة في الاعتماد على مواردها المحلية ووقوعها في سهولة تجنيد القروض الأجنبية، واستخدامها في مجالات استهلاكية غير إنتاجية قد أدى إلى زيادة أزمة المديونية بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي وتهريب رؤوس الأموال.

الدراسة الثانية : دراسة علي كرود ، نسرين كزيز 2018 بعنوان " آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي و الغير التقليدي "

هدفت هذه الدراسة الى إستعراض الوضع الراهن الذي تعاني منه الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة ، حيث تم البحث عن الآليات المعتمدة في علاج هذا العجز و خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها أن النفط في الجزائر اهم مورد لميزانية الدولة مما جعلها تعتمد بصفة كبيرة على عائداتها في هندسة ميزانيتها و برمجة انفاقها العام . و كذا إيراداتها تعتمد بصورة كبيرة على ايرادات الجباية البترولية لذا فأي تقلب في اسعار النفط من شأنه التأثير على ميزانية الدولة. وتوصلت الدراسة إلى استخدام صندوق ضبط الإردات لتغطية عجز الموازنة العامة و ايضا تخفيض سعر صرف العملة الوطنية كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمركي ناجحة فقط في المدى القصير، من هنا لجأت الجزائر إلى إستحداث آليات إقراض جديدة من خلال اللجوء إلى التمويل الغير تقليدي .

القيمة المضافة

إن موضوع الدين العام و عجز الموازنة العامة من بين المواضيع الهامة التي تسعى الدولة للحد منه من اجل تحقيق الاستدامة المالية ، و توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

و ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو أنه تم التطرق فيها إلى الجوانب النظرية لكل من الدين العام و عجز الموازنة العامة ، و من ثم التوصل إلى العلاقة بين المتغيرين . ليتم إسقاطها على الجزائر من خلال تحليل مكونات الميزانية لمعرفة أسباب ظهور العجز خلال الفترة 2000-2017 وكيف تطور الدين العام هو الآخر في الجزائر خلال نفس الفترة و من ثم تحديد مدى إسهامه في تغطية العجز .

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة لصيقة بإقتصاديات العديد من الدول خاصتا الدول النامية ، وله تأثير سلبي على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و ممكن السياسية لهذه الدول. و العجز هو مفهوم مقابل لتوازن الموازنة العامة يحدث نتيجة تزايد الإنفاق العام على حجم الإيرادات العامة، ويتم عادة تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاديات المعاصرة المتقدمة منها و النامية بالإعتماد على مصادر التمويل الداخلية و الخارجية ، ونخص بالذكر الدين العام و يقصد به المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة نتيجة إقتراضها هذه المبالغ مع التعهد بالسداد بعد مدة و دفع فوائده .إن تمويل عجز الموازنة بالدين العام يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام ،كما انه يؤثر بدوره أيضا في حجم العجز فكلما كان الدين العام كبيرا تزداد معه مدفوعات الفائدة و عليه يزداد عجز الموازنة.

الفصل الثاني

تمهيد:

واجهت الجزائر شأنها شأن العديد من دول العالم عجزا في الموازنة العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها، وقد زاد عجز الموازنة بشكل كبير بعد انخفاض أسعار البترول إضافة إلى الأحداث السياسية، وكانت لها انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، ومن الوسائل التي استخدمتها لتقليل العجز في الموازنة العامة هو اللجوء إلى الاستدانة سواء كان دين داخلي بإصدار ادونات وسندات الخزينة أو دين خارجي من الدول أو المؤسسات الأجنبية. ولمعرفة التطورات الحاصلة في الموازنة العامة للجزائر والدين العام قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

بين المبحث الأول تطور الإيرادات العامة وتطور النفقات العامة وكذا تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 وفي المبحث الثاني تم اظهار تطور الدين العام الداخلي وكذا نسبته من الناتج المحلي وفي الأخير تم تبيان العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017.

عرفت الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2000، 2017) العديد من التغيرات نتيجة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، ونظرا للإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمعالجة العجز في الموازنة العامة.

وفي هذا المبحث سوف يتم تتبع وضعية مكونات الموازنة العامة سواء النفقات العامة أو الإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للفترة 2000، 2017

تعتبر الإيرادات العامة عصب الأساس للموازنة العامة، ولا تتجاوز الحقيقة إذا قلنا بأنها قد سبقت في الأهمية النفقات العامة، فلكي تستطيع الجزائر أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالإنفاق العام يتعين عليها تحديد مصادر الإيرادات العامة وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات		إجمالي الإيرادات العامة
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	1213,2	76,9	364,9	23,1	1578,1
2001	1001,4	66,5	488.5	32,4	1505,5
2002	1007,9	62,9	595,2	37,1	1603,3
2003	1350,0	68,4	624,3	31,6	1974,4
2004	1570,7	70,4	652,5	29,3	2229,7
2005	2352,7	76,3	724,1	23,5	3082,5
2006	2799,0	76,9	840,5	23,1	3639,5
2007	2796,8	75,8	890,9	24,2	3687,8
2008	4088,6	78,8	1101,8	21,2	5190,5
2009	2412,7	65,6	1263.3	34,3	3676,0
2010	2905,0	66,1	1487,8	33,9	4392,9
2011	3979,7	68,7	1810,4	31,3	5790,1
2012	4184,3	66,0	2155,0	34,0	6339,3
2013	3678,1	61,7	2279.4	38,3	5957,5
2014	3388,4	59.0	2349,9	41,0	5730,4
2015	2373,5	46,5	2729,6	53,5	5103,1
2016	1781,1	34,8	3329,0	65.1	5110,1
2017	2372,5	38,4	3810,3	61.6	6182,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004– 2005– 2008– 2012– 2016– 2017.

من الجدول رقم (01) المبين لتطور إيرادات المحروقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 نلاحظ:

أولا: الإيرادات البترولية:

عرف الإيرادات البترولية تدبدبا في إيراداتها نظرا لتأثرها بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث عرفت انخفاضا بين سنة 2000 و2002 من 1213,2 مليار دج سنة 2000 إلى 1007,9 مليار دج سنة 2002، وما لبثت أن عادت ارتفعت سنة 2003 ارتفاعا طفيفا بلغ نسبة 68,4٪.

ونظرا لانتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية فإن الإيرادات البترولية استمرت في الارتفاع لتبلغ ارتفاعا كبيرا سنة 2008 ما يقدر بـ 4088,6 مليار دج ما يعادل نسبة 78,8٪ وهي أقصى نسبة سجلتها إيرادات المحروقات خلال فترة الدراسة وهذا راجع لعدة أسباب، منها ارتفاع أسعار النفط وكذا التغيرات الحاصلة على مستوى التشريع الجبائي الجزائري.

وما لبثت أن عادت للتراجع سنة 2009 حيث بلغت 2412,7 مليار دج وهذا كنتيجة للأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي بعد أزمة 2008، وبعد ذلك بدأت أسعار البترول في التعافي بشكل ضئيل حيث بلغت إيرادات المحروقات 3979,7 مليار دج سنة 2011 أي نسبة 68.7٪.

إلا أن هذا الارتفاع لم يلبث طويلا لتبدأ بعدها إيرادات المحروقات مسيرة الهبوط في السنوات الأخيرة بسبب تهاوي أسعار النفط نتيجة أزمة أسعار البترول سنة 2014 ليستمر انخفاض إيرادات المحروقات منتقلا من 3388,4 مليار دج سنة 2014 إلى 1781,1 مليار دج سنة 2016 ما يعادل نسبة 34,8٪ وهي أدنى نسبة سجلتها إيرادات المحروقات خلال فترة الدراسة لتشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2017 بقيمة 2372,5 مليار دج.

ثانيا: الإيرادات خارج المحروقات:

عرفت الإيرادات خارج المحروقات تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث باعت نسبتها سنة 2002 37,1٪ من إجمالي الإيرادات أي ما يعادل 595,2 مليار دج فيما يقابل 23,1٪ سنة 2000، أما سنة 2005 فقد بلغت 724,1 مليار دج ويرجع هذاإلى الزيادة في الإيرادات الضريبية التي بلغت سنة 2005 مبلغ 642,2 مليار دج.

وقد استمرت في التحسن من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2008 ما يقدر بـ () مليار دج وهذا نتيجة للارتفاع في الإيرادات الضريبية إلى 895,4 مليار دج وفي سنة 2014 بلغت نسبة الإيرادات خارج المحروقات 41٪ من إجمالي الإيرادات وفي سنة 2016 بلغت أكبر نسبة خلال فترة الدراسة بـ

65,1٪ من إجمالي الإيرادات أي ما يعادل 3329,0 مليار دج وعرفت ارتفاعا طفيف سنة 2017 قدر بـ 481,3 مليار دج، و يرجع هذا التحسن في الإيرادات خارج المحروقات إلى ارتفاع الضرائب المباشرة لا سيما الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك لارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التسهيلات التي منحتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من 82 مليار دج سنة 2000 إلى 1236,1 مليار دج سنة 2017 والضرائب الغير مباشرة هي الأخرى من 267.5 مليار دج سنة 2000 إلى 976,0 مليار دج سنة 201 وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية.

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)

لقد عملت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة على التركيز على تحقيق انتعاشا اقتصاديا في ظل تزايد الأسعار العالمية للنفط بما أدى ذلك إلى زيادة المداخيل النفطية للدولة، فتبعت كخطوة أولى استراتيجية انفاقها العام على مختلف الاستثمارات العمومية التي تدخل ضمن البرامج التنموية التي تهدف إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز التي ستظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات العامة
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	838,9	71,2	339,2	28,8	1178,1
2001	798,6	60,5	522,4	39,5	1321,0
2002	975,6	62,9	575,0	37,1	1550,6
2003	1122,8	66,4	567,4	33,6	1690,2
2004	1251,1	66,1	640,7	33,9	1891,8
2005	1245,1	60,7	806,9	39,3	2052,0
2006	1437,9	58,6	1015,1	41,4	2453,0
2007	1673,9	53,8	1434,6	46,2	3108,5
2008	2217,7	52,9	1973,3	47,1	4191,0

4246,3	45,8	1946,3	54,2	2300,0	2009
4466,9	40,5	1807,8	59,5	2659,0	2010
5853,6	33,7	1974,4	66,3	3879,2	2011
7058,1	32,2	2275,5	67,8	4782,6	2012
6024,1	31,4	1892,5	68,6	4131,5	2013
6995,7	35,8	2501,4	64,2	4494,3	2014
7656,3	39,7	3039,3	60,3	4617,0	2015
7297,5	37,2	2711,9	62,8	4585,6	2016
7389,3	35,6	2631,5	64,4	4757,8	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004- 2005- 2008- 2012- 2016- 2017.

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) هذا قبل التطرق إلى تطورها سيتم التطرق إلى تقسمها:

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تبوب النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا حسب المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 90/ 21 التي تنص على أن: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخيصها[1].

1-نفقات التسيير: تعرف نفقات التسيير على أنها النفقات الضرورية لسير أجهزة ومصالح الدولة وتتمثل في: أجور الموظفين مصاريف الصيانة، معدات وأدوات مكتبية ... إلخ، وبالتالي هذا النوع من النفقات موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه، حيث يوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر، حسب قانون المالية تبوب نفقات التسيير على النحو التالي:

*الباب الأول: أعباء الدين العمومي ومختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

* الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية.

* الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

* الباب الرابع: التدخلات العمومية[2].

[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)، مرجع سبق ذكره، ص 162.
[2] شليحي الطاهر، غربي يسين سي لاخضر، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 1، 2019، ص 61.

2- نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها الطابع الاستثماري والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.

حيث تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب:

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.

- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأس المال[1].

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000- 2017

من خلال الجدول نلاحظ تزايد متسارع ورهيب للإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة 2000- 2017، فلقد انتقل من 1178,1 مليار دج سنة 2000 وإلى 2453,0 مليار دج سنة 2006 وإلى 7058,1 مليار دج سنة 2012 واستمرت في الارتفاع لتبلغ أقصى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2015 قدرت بـ 7656,3 مليار دج وفي 2017 عرفت انخفاض بسيط قدرت بـ 7389,3 مليار دج، وما يفسر هذا النمو والتزايد في الإنفاق العام، هو تحسن أسعار النفط وكذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تقوم بضخ موارد مالية ضخمة، بهدف رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ولذلك تزايدت نفقات التسيير والتجهيز على حد سواء.

*نفقات التسيير:

عرفت نفقات التسيير تزايدا كبيرا خلال هذه الفترة حيث أنها تزداد بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، فقد بلغت 838,9 مليار سنة 2000 ثم ارتفعت لتصل إلى 1251,1 مليار دج سنة 2004 أي ما يمثل 66,1٪ من إجمالي النفقات العامة.

في سنة 2005 شهدت نفقات التسيير تراجعا طفيفا إذ بلغت 1245.1 مليار دج بالرغم من الارتفاع الكبير للنفقات العامة للدولة ثم ارتفعت من جديد في 2006 بمقدار 192,8 مليار دج مقارنة بسنة 2005، وقد واصلت هذه النفقات في الارتفاع لتبلغ 2659,0 مليار دج سنة 2010 ما يعادل نسبة 59.5٪ من إجمالي النفقات.

[1] سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 19، 2018، ص 93.

انخفضت نفقات التسيير في سنة 2013 إلى 4131,5 مليار دج مقارنة بسنة 2012 حيث كانت تقدر بـ 4782,6 مليار دج ويعود ذلك إلى التراجع المسجل في التحويلات الجارية التي انخفضت بمبلغ 447,2 مليار دج مقارنة بسنة 2012، وتراجع نفقات المستخدمين بعد ما قدرت بـ 1988,4 مليار دج سنة 2012 لتصبح 1855,3 مليار دج سنة 2013.

في سنة 2014 استرجعت نفقات التسيير المنحى التصاعدي حيث قدرت بـ 4494,3 مليار دج ثم بلغت 4617,0 سنة 2015 ثم انخفضت بنسبة بسيطة قدرت 0,68٪ سنة 2006، مقارنة بسنة 2016 وذلك بسبب الإجراءات المتخذة بخصوص سياسة التقشف وترشيد النفقات وتسقيفها في الكثير من الحالات، تشهد نفقات التسيير ارتفاعا بسيط خلال سنة 2017، تقدر قيمتها 4757,8 مليار دج.

-نفقات التجهيز :

ابتداءا من سنة 2000 اعتمدت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفعت إثرها نفقات التجهيز جراء التوسع في حجم الانفاق حيث ارتفعت حصته من إجمالي النفقات من 28,8٪ سنة 2000 إلى 39,3٪ سنة 2005 أي ما يعادل قيمة 339,2 مليار دج سنة 2000 و806.9 مليار دج سنة 2005 ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية إضافة إلى مخطط الإنعاش الاقتصاديسنة 2001 والمخطط الوطني للتنمية الريفية.

تساهم نفقات التجهيز بنسبة ضئيلة نوعا ما في إجمالي النفقات العامة حيث تقدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة بـ 37,7٪ وبالرغم من هذا فإنها تسجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى حيث بلغت 2501,4 مليار دج و3039,3 مليار دج في سنتي 2014- 2015 إلا أن تم تسجيل انخفاض بسيط سنة 2017 حيث بلغت قيمتها 2631,5 مليار دج وذلك بسبب الإجراءات الحكومية المتخذة بخصوص تجميد الكثير من المشاريع في سنة 2017.

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000- 2017).

يرتبط رصيد الموازنة العامة للدولة بحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، فبالتعبير المحاسبي يكون الرصيد موجب إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات ويكون الرصيد سالب إذا كانت الإيرادات أقل من النفقات ويمكن توضيح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر ونسبة من PIB في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	PIB	رصيد الموازنة/ PIB
2000	1578,1	1178,1	400,0	4123,5	٪9,7
2001	1505,5	1321,0	184,5	4260,8	٪4,3
2002	1603,3	1550,6	52,6	4537,7	٪1,2
2003	1974,4	1690,2	284,2	5246,2	٪5,4
2004	2229,7	1891,8	337,9	6150,4	٪5,5
2005	3082,5	2052,0	1030,6	7563,6	٪13,6
2006	3639,5	2453,0	1186,8	8514,8	٪13,9
2007	3687,8	3108,5	579,3	9408,3	٪6,2
2008	5190,5	4191,0	999,5	1104,7	٪9,1
2009	3676,0	4246,3	-570,3	9968,0	٪-5,7
2010	4392,9	4466,9	-74,0	11991,6	٪-0,6
2011	5790,1	5853,6	-63,5	14588,5	٪-0,4
2012	6339,3	7058,1	-718,8	16208,7	٪-4,4
2013	5957,5	6024,1	-66,6	16647,9	٪-0,4
2014	5730,4	6995,7	-1257,3	17228,6	٪-7,2
2015	5103,1	7656,3	-2553,2	16702,1	٪-15,2
2016	5110,1	7297,5	-2187,4	17406,7	٪-12,5
2017	6182,8	7389,3	-1206,5	18906,6	٪-6,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004– 2005– 2008– 2012– 2016– 2017.

من خلال الجدول نميز مرحلتين لرصيد الموازنة العامة في الجزائر:

المرحلة الأولى: مرحلة الفائض من 2000– 2008.

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كبيرا على عائدات النفط في تمويل الموازنة العامة (حوالي 60٪ كمتوسط للفترة المدروسة)، ونظرا للارتفاع الذي حققته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية فقد حققت الجزائر فائض في رصيد الميزانية خلال الفترة 2000– 2008، وقد اعتمدت الجزائر في بداية الألفين سعر مرجعي لإعداد الميزانية قدر بـ 19 دولار للبرميل من سنة 2000 إلى غاية 2007 وبسبب الارتفاع الكبير للنفط حيث بلغ سنة 2008 حوالي 147 دولار للبرميل جعل الدولة ترفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل ومع انتعاش أسعار البترول فلقد فاقت أسعار البترول السعر المرجعي

فلقد بلغت الإيرادات العامة سنة 2000 ما يقدر بـ 1578,1 مليار دج ومن ثم فقد حققت فائض في رصيد الموازنة قدر 400 مليار دج واستمر الفائض ليصل إلى الذروة سنة 2005 و2006 بلغ 1030,6 مليار دج سنة 2005 و1186,8 مليار دج سنة 2006 وهي أعلى قيمة كخلال فترة الدراسة وكنسبة من PIB قدر رصيد الموازنة العامة سنة 2000 بـ9,7٪ مقابل 13,9٪ سنة 2006، وفي سنة 2007 تراجع حجم الفائض حيث قدر بـ 579,3 مليار دج، ونتيجة ارتفاع البترول في 2008فقد ارتفع حجم الفائض مجددا حيث قدر بـ 999,5 مليار دج وكنسبة من PIB قدر بـ 9,1٪ مقابل 6.2٪سنة 2007.

المرحلة الثانية: مرحلة العجز 2009- 2017

تعتبر سنة 2009 نقطة تحول في رصيد الموازنة العامة وذلك راجع لمخلفات أزمة 2008 التي أدت إلى انخفاض الطلب العام على البترول في الأسواق العالمية مما أدى إلى انخفاض أسعاره محدثا بذلك عجزا في رصيد الموازنة العامة للجزائر قدره بـ 570,3 مليار دج سنة 2009 وهذا لأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات غير أن هذا لم يحدد من مواصلة الحكومة نهجها الإنفاقي باستكمال برامجها الاقتصادية، برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2015 خصص له ميزانية قدرت بـ 21214 مليار دج.

سجلت الجزائر خلال هذه الفترة (2009- 2017) عجزا متواصل بنسب متفاوتة أدنى مستوياته سنة 2011 بمبلغ 63,5 مليار دج وبنسبة 0,4٪ من PIB وذلك راجع إلى الانخفاض في النفقات العمومية، بلغ عجز الموازنة العامة أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة سنة 2015 بمبلغ 2553,2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 15,2٪ من PIB غير أن هذا لم ينفي الحكومة من مواصلة برامجها الاقتصادية بوضع برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2015- 2019 ورصد لهذا البرنامج ما يقارب بـ 22100 مليار دج.

تراجع العجز الموازني نوعا ما في سنة 2016 إلى 12,5٪ من PIB وفي سنة 2017 تراجع العجز المسجل في رصيد الميزانية قدر بـ 1206.5 مليار دج بنسبة 6,3٪من PIB.

المبحث الثاني: واقع الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017

يعد الدين العام من أهم المؤشرات لقياس الموقف المالي للدولة، وعموما بنصف الدين العام بالاستدامة إذا كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل، تعتبر استدامة الدين العام من التحديات التي يمكن أن تواجهها الدولة نتيجة تصاعد مستويات عجز الموازنة والدين العام.

المطلب الأول: تطور الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017

كما هو معلوم يتكون الدين العام من الدين الداخلي والدين الخارجي وهذا الأخير يستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة كونه يتم بالعملة الأجنبية ولإبراز تطور الدين العام في الجزائر يتم إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور واقع الدين العام في الجزائر للفترة 2000- 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		إجمالي الدين العام	فوائد الدين العام
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	2925,5	القيمة
2000	1022,9	٪34,96	9026,6	٪65,04	2755,6	161.7
2001	1001,5	٪36,3	1754,1	٪63,6	2786,7	147.5
2002	982,5	٪35,2	1804,2	٪64,7	2789,2	143.0
2003	982,2	٪35,2	1807,0	٪64,8	2572,5	114.0
2004	1000,0	٪38,9	1572,5	٪61,1	2301,1	85.2
2005	1039,9	٪45,1	1261,2	٪54,8	2254,3	73 .2
2006	1847,3	٪81,9	407,0	٪18,1	1492,8	68.6
2007	1103,9	٪73,9	388,9	٪26,1	1094,6	80.5
2008	734,0	٪67,1	360,6	٪32,9	1209,5	61.2
2009	816,3	٪67,5	393,2	٪32,5	1521,1	37.4
2010	1107,4	٪72,8	413,7	٪27,2	1535,7	33.2
2011	1214,8	٪79,1	320,9	٪20,9	1597,2	37 .7
2012	1312,1	٪82,2	285,1	٪17,8	1446	42 .0
2013	1176,4	٪81,4	269,6	٪18,6	1538,9	44.2
2014	1238,0	٪80,5	300,9	٪19,5	2796,5	37.8
2015	2493,0	٪89,2	303,5	٪10,8	3831,3	42.6
2016	3410,0	٪89	421,3	٪11	6209,4	46 .8
2017	5790,8	٪93,3	418,6	٪6,7	2789,2	154.0

المصدر: بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر2007-2014-2015-2017-2018؛

تقارير بنك الجزائر 2017-2016-2013-2012-2005-2004-2000

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الدين العام في الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

* المرحلة الأولى: من سنة 2000 إلى 2008

مع مطلع القرن الواحد والعشرين عرفت الجزائر وضعية صعبة بالنسبة لدينها العام، حيث قدر إجمالي الدين العام سنة 2000 بـ 2925,5 مليار دج ومع ارتفاع أسعار البترول في هذه المرحلة وتراكم الدين العام جعل الجزائر تبحث عن حلول للتقليص من حدة الدين العام فتوصلت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل على امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة واستخدامها مستقبلا إما لسد العجز في الميزانية أو تسوية الديون وفي هذه المرحلة تم استخدامه في تسديد الديون في هذه الفترة كانت عملية سداد الديون الداخلية والخارجية تتم بصفة مسبقة، حيث يلاحظ تراجع كبير في قيم الدين حيث بلغ الدين الخارجي 1902,6 مليار دج سنة 2000 وفي سنة 2008 تراجع ليصبح 393,2 مليار دج أما الدين العام الداخلي فقد كان 1022,9 مليار دج ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2008 قدر بـ 734,0 مليار دج.

و يلاحظ أيضا خلال هده الفترة أن الفوائد المستحقة على الدين العام في إنخفاض مستمر حيث قدرت ب161,7 مليار دج سنة 2000 لتبلغ 61,2 مليار دج سنة 2008 و هذا نظرا لطبيعة العلاقة الطردية بين الدين العام و فوائده

* المرحلة الثانية: من سنة 2009 إلى 2015

نلاحظ في هذه المرحلة أن الدين العام الخارجي قد انخفض حيث بلغ 393,2 مليار دج سنة 2009 تم 320,9 مليار دج سنة 2011 ليصل إلى 303,5 مليار دج سنة 2015 عكس الدين العام الداخلي الذي ارتفع حيث قدر سنة 2009 بـ 816,3 مليار دج وفي سنة 2011 قدر بـ 1214,8 مليار دج وبلغ سنة 2015 مبلغ 2493,0 مليار دج خلال هذه الفترة نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الدين العام متدنية إذ انتقل من 32,9٪ سنة 2009 إلى 10,8٪ سنة 2015 في المقابل حقق الدين العام الداخلي نسب مرتفعة إذ بلغ 67,1٪ في 2009 و8,2٪ سنة 2015 يعود السبب وراء ارتفاع الدين العام الداخلي إلى عمليات تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية

من طرف البنوك العمومية (كشراء ديون سونالغاز تجاه البنك الوطني الجزائري من طرف الخزينة العمومية سنة 2010).

تميز الدين العام خلال هذه الفترة بالثبات قدرت قيمته المتوسطة لهذه الفترة ب 1663,55مليار دج و كذا فوائده كانت ثابتة نوعا ما خلال هذه الفترة بلغت 37.4مليار دج سنة 2009 ثم 42 مليار دج في 2012 ،و37,8 مليار دج سنة 2014 ،وفي 2015 بلغت 42,6 مليار دج لتقدر القيمة المتوسطة للفوائد في هذه المرحلة ب 39,3 مليار دج.

***المرحلة الثالثة: 2016 إلى 2017**

في هذه المرحلة عرف الدين العام الخارجي ارتفاعا بسيطا مقارنة بالمرحلة السابقة حيث بلغ 418,6 مليار دج سنة 2017 إلا أن نسبته من إجمالي الدين العام متدنية جدا حيث قدرت بـ 6,7 ٪ وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في الدين العام الداخلي حيث بلغ 5790,8 مليار دج أي نسبة 93,3٪ من إجمالي الدين العام ويعود السبب وراء ارتفاع الدين العام الداخلي إلى عجز الخزينة العمومية عن تمويل جميع القطاعات بسبب تراجع أسعار النفط لجأت الخزينة العمومية إلى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لسد العجز بعدما كانت تعتمد على صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز غير أنه سجل صفر رصيد في سنة 2017.

وكذا القرار الحكومي بإصدار سندات حكومية في افريل 2016 تحت شعار "القرض الوطني للنمو الاقتصادي " بطرح سندات حكومية للاكتتاب العام للقطاعين العائلي و الأعمال عرف بالقرض السندي بمعدل فائدة 5بالمئة و لمدة ثلاث سنوات. و لذلك لحظ ارتفاع في قيمة الفوائد في سنة 2017 اذ بلغت 154 مليار دج بعدما كانت 46,8 مليار دج سنة 2016

المطلب الثاني: تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000– 2017

يقيس تطور الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى الدين العام بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ويمكن من خلاله تقديم الموقف المالي للدولة ومدى استدامة الدين العام، ولإبراز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000– 2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الداخلي/ الناتج المحلي	نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي
2000	4123,5	٪24,28	٪46,14	٪70,42
2001	4260,8	٪23,5	٪41,16	٪64,66
2002	4537,7	٪21,65	٪39,76	٪64,24
2003	5246,2	٪18,72	٪34,44	٪53,16
2004	6150,4	٪16,25	٪25,56	٪41,81
2005	7563,6	٪13,74	٪16,67	٪30,41
2006	8514,8	٪21,69	٪4,77	٪26,46
2007	9408,3	٪11,73	٪4,13	٪15,86
2008	1104,7	٪6,64	٪3,26	٪9,9
2009	9968,0	٪8,18	٪3,94	٪12,12
2010	11991,6	٪9,23	٪3,44	٪12,67
2011	14588,5	٪8,32	٪2,19	٪10,51
2012	16208,7	٪8,09	٪1,76	٪9,85
2013	16647,9	٪7,06	٪1,61	٪8,67
2014	17228,6	٪7,18	٪1,74	٪8,92
2015	16702,1	٪14,92	٪1,81	٪16,73
2016	17406,7	٪19,59	٪2,42	٪22,01
2017	18906,6	٪30,63	٪2,21	٪32,84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (03).

يتضح من خلال الجدول 5، أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي شهد انخفاضا محسوسا من 70,42٪ سنة 2000 إلى 9,9٪ سنة 2008، أما نسبة الدين الخارجي فتراوحت بين 14،46٪ و3,26٪ خلال سنتي 2000 و2008، مع تسجيله تراجعا تدريجيا سنة بعد سنة لتسجل أدنى نسبة سنة 2013 بـ 1,61٪، وخلال نفس السنة سجل الدين العام الداخلي أدنى نسبة أيضا بـ 7,06٪ إلا أنها مرتفعة مقارنة بالدين الخارجي لتبلغ نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 8,67٪ خلال ذات السنة، ويعود السبب في تدني هذه النسبة إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار البترول خلال هذه الفترة، مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير، استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى التخفيض من الدين الداخلي.

إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي خلال الفترة 2009– 2014 هي نسبة مستقرة جدا وتعبر عن حالة استدامة الدين العام، حيث قدرت بـ 8,92٪ في 2014 و12,12٪ سنة 2009، وهذا بفضل الأسعار المرتفعة للبترول.

خلال سنة 2017 ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي مقارنة بالسنوات السابقة قدرت بـ 32,84٪ والسبب في الارتفاع هو الدين العام الداخلي قدرت نسبته بـ 30,63٪و هدا لان الدولة اعتمدت عليه من خلال إطلاق القرض السندي .أما الدين الخارجي، فقد عرف هذا الأخير ارتفاعا طفيفا من 1,81٪ سنة 2015 إلى 2,21٪ سنة 2017، لكنه بقي محافظا على استقراره، وهذا تبعا لقرار السلطة العمومية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية نظرا لانعكاساتها السلبية على الاستدامة المالية الدولية مستقبلا وكذا على السيادة الوطنية

المطلب الثالث: الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات المحروقات ولذلك عند انهيار أسعار البترول تصبح الموارد المالية المحلية لا تغطي متطلبات الانفاق العام، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، ولتغطية هذا العجز تلجئ الدولة إلى الدين العام، يمكن توضيح العلاقة بين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور الدين العام والموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000– 2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الدين العام	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي	رصيد الموازنة العامة	نسبة رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي
2000	2925,5	٪70,42	400,0	٪9,7
2001	2755,6	٪64,66	184,5	٪4,3
2002	2786,7	٪64,24	52,6	٪1,2
2003	2789,2	٪53,16	284,2	٪5,4
2004	2572,5	٪41,81	337,9	٪5,5
2005	2301,1	٪30,41	1030,6	٪13,6
2006	2254,3	٪26,46	1186,8	٪13,9

2007	1492,8	٪15,86	579,3	٪6,2
2008	1094,6	٪9,9	999,5	٪9,1
2009	1209,5	٪12,12	-570,3	٪-5,7
2010	1521,1	٪12,67	-74,0	٪-0,6
2011	1535,7	٪10,51	-63,5	٪-0,4
2012	1597,2	٪9,85	-718,8	٪-4,4
2013	1446	٪8,67	-66,6	٪-0,4
2014	1538,9	٪8,92	-1257,3	٪-7,2
2015	2796,5	٪16,73	-2553,2	٪-15,2
2016	3831,3	٪22,01	-2187,4	٪-12,5
2017	6209,4	٪32,84	-1206,5	٪-6,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (04) والجدول رقم (03).

من خلال الجدول رقم 6 نلاحظ أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار صادرات النفط مند نهاية العقد الماضي وبداية العقد الحالي، وهذا ما مكن من تحقيق فوائض في الموازنة العامة حيث قدرت قيمة الفائض بـ 400,0 مليار دج لسنة 2000 واستمر في الارتفاع ليحقق أكبر فائض بـ 1186,8 مليار دج سنة 2006 ثم انخفضت قيمة الفائض ليبلغ 999,5 مليار دج سنة 2008، وعلى الرغم من التزايد المستمر في وتيرة الانفاق بتبني الدولة للمشاريع الاستثمارية مع بداية سنة 2001 إلا أن الفائض المحقق في رصيد الموازنة العامة ساعدت على تخفيض الدين العام من 2925,5 مليار دج سنة 2000 إلى 1094,6 مليار دج سنة 2008 وعليه تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 70,42٪ سنة 2000 إلى 9,9٪ سنة 2008، في هذه الفترة وجهت تقريبا معظم مداخيل صندوق ضبط الإيرادات لتخفيض حجم الدين العام.

ونتيجة لتراجع أسعار البترول إثر أزمة 2008 حل العجز في الموازنة العامة للجزائر سنة 2009 حيث بلغت قيمة العجز بـ 570,3مليار دج قدرت نسبته من الناتج المحلي بـ 5,7٪بعدما كانت9,1٪ سنة 2008 ليرتفع الدين العام سنة 2009 إذ بلغ 1209,5 مليار دج واستمر تزايد العجز ليبلغ 66.6 مليار دج في حين أن الدين العام هو الآخر عرف ارتفاع مستمر إذ بلغ 1446 مليار دج ما يعادل 8,67٪ بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذه النسبة لا تشكل خطر كبير على الاقتصاد الوطني في حال استطاعت إيجاد حلول لتدارك الوضع غير أن الصدمة البترولية في سنة 2016 زادت من حدة العجز ليبلغ 1257,3 مليار دج سنة 2014 وأصبح 2553,2 مليار دج سنة

2015 ولتقليص حجم العجز لجأت الجزائر إلى الاستدانة واعتمدت بشكل كبير على الدين العام الداخلي، حيث ارتفعت قيمة الدين العام إلى 6209,4 مليار دج سنة 2015 إلى 1206.5 مليار دج ومنه نلاحظ أن الدين العام قلص من حجم العجز حيث انتقلت نسبته من الناتج المحلي من 12,5٪ سنة 2016 إلى 6,3٪ سنة 2017.

ومنه نجد أن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام هي علاقة تقع في اتجاهين حيث أن عجز الموازنة العامة يزيد من حجم الدين العام كما أن الدين العام يزيد من حجم الموازنة العامة بتحملها أعباء مالية إضافية بسبب زيادة أعباء خدمة الدين العام، يمكن القول أن معالجة إشكالية تفاقم الديون وعجز الموازنة العامة ينبغي أن تبدأ من الجدور من خلال البحث عن الأسباب المحلية الأساسية وراء هذه المشكلة، ويعد السبب الرئيسي في الجزائر لتفاقم الدين العام هو عجز الموازنة العامة الذي حدث نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة في حين ازداد الانفاق العام.

بعض الإجرات المتبعة من اجل الخروج من مشكل عجز الموازنة و الدين العام

- مواصلة الدولة لسياسة تخفيض النفقات العامة فقض خفضت نسبة الانفاق العام بنسبة14 بالمئة في2017 بعد خفضه ب6 بالمئة في 2016؛
- قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية في الجزائر من اجل خفض الواردات التي ينتج عنها خروج العملة الصعبة نحو الخارج،و بالتالي يساهم هذا القرار في منع خروج العملة الصعبة نحو الخارج ، إضافة إلى رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري و بالتالي تغطية حجم أكبر من النفقات العامة كون أن الموازنة العامة تغطى بالدينار الجزائري.1
- الإعتماد على الدين العام الداخلي بطرح السندات الحكومية للاكتتاب العام ضمن ما يعرف بالقرض السندي و تجنب الاستدانة الخارجية لما لها من آثار سلبية

[1] قرود علي ، كزيز نسرين ،آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير التقليدي حالة الجزائر 2007-2017 ،مرجع سبق ذكره ،ص205.

- صادق مجلس الوزراء في الجزائر على تعديلات جديدة لقانون النقد و القرض، و هو تعديل مدته خمس سنوات، و الذي يسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل عجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي و دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني، في ظل ما يعرف باعتماد "مصادر التمويل غير التقليدية ".[1]
- تحسين الإيرادات الضريبية من خلال تطوير النظام الضريبي و مكافحة التهرب و الغش الضريبي.

[1] قرود علي كزيز نسرين، مرجع سابق ص 205

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة واقع العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2017 تم التوصل إلى أن الإيرادات العامة تعتمد على الجباية البترولية إذ تفوقت نسبتها على الجباية العادية إلا أن الجباية العادية عرفت نوعا ما من التحسن في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة، كما أن الإيرادات خارج المحروقات قد انخفضت نسبتها على الإيرادات خارج المحروقات وذلك لانخفاض أسعار النفط الذي أثر سلبا على حجم الإيرادات العامة، وخلال هذه الفترة عرفت النفقات العامة نمو مستمر طيلة فترة الدراسة نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي، ومع هذا التوسع في النفقات العامة وانخفاض حجم الإيرادات العامة ظهر عجز في الموازنة العامة سنة 2009.

كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في بداية سنة 2000 والتسديد المسبق للديون الخارجية كانت سياسة ناجعة كون أن الديون الخارجية عرفت انخفاض كبير خلال فترة الدراسة، أما الدين الداخلي فقد عرف انخفاض ملحوظ إلى غاية 2009 مع ظهور العجز ارتفع الدين العام الداخلي في 2010 واستمر في الارتفاع حتى آخر فترة الدراسة، لترتفع بذلك حصيلة الدين العام في الجزائر.

إن العجز في الميزانية واستمراره يؤدي إلى تفاقم حجم الدين العام، وللحد من عجز الموازنة ونمو الدين العام ذكرنا بعض الإجراءات الاستمرار في التقليص من حجم الانفاق وزيادة الإيرادات الضريبية، اعتماد الدولة على التمويل الغير تقليدي و الإصدار السندي كآلية لتمويل العجز في الميزانية.

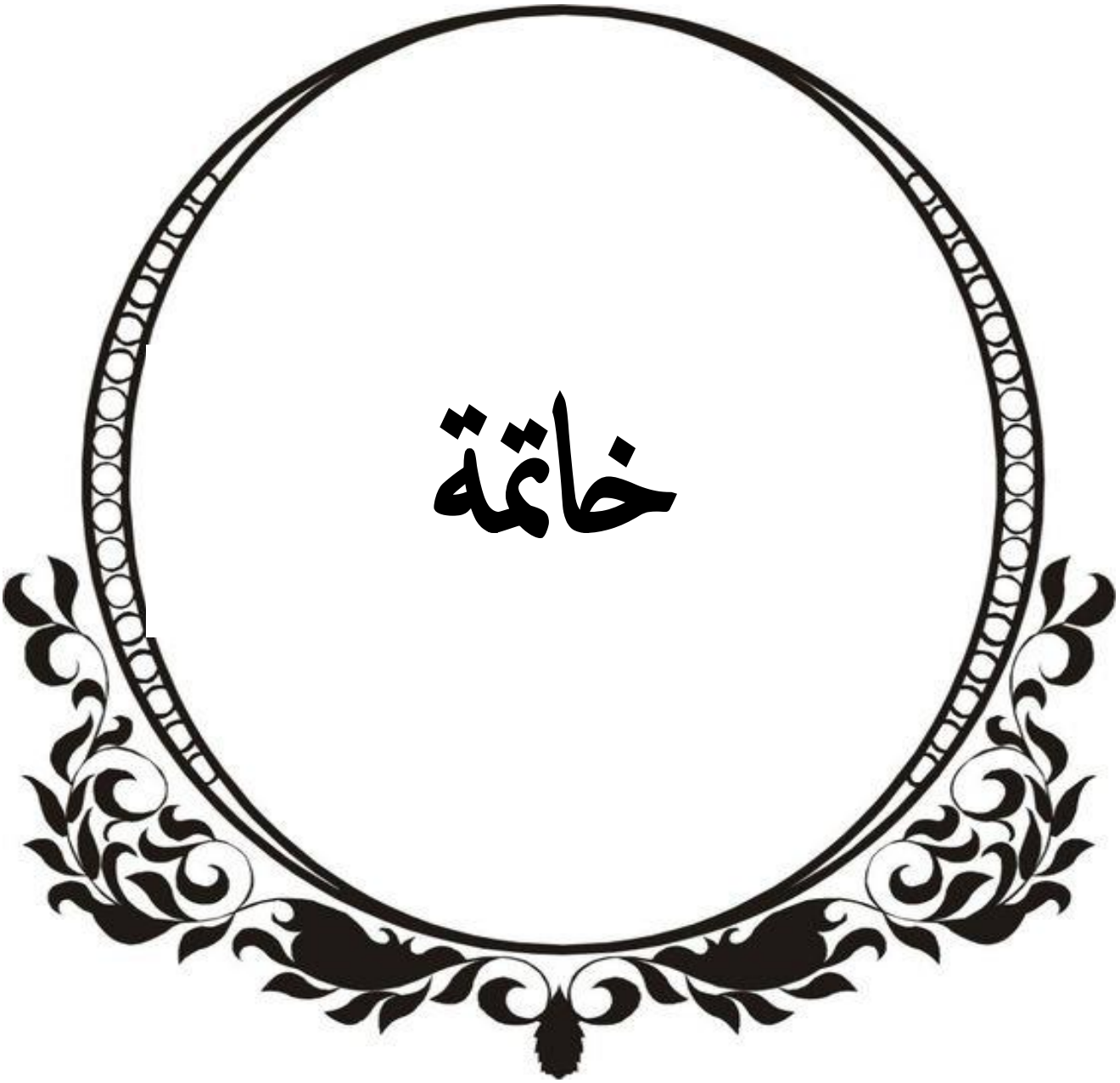
خاتمة

الخاتمة :

من خلال دراسة علاقة الدين العام و عجز الموازنة العامة بالتطرق إلى الجوانب النظرية من تعاريف و أنواع و آثار ، و الدراسة التطبيقية على الجزائر خلال الفترة 2000–2017 إتضح أن إيرادات الجباية البترولية هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الجزائر ومدى تقدمها يعتمد على ما تحققه أسعار النفط في الأسواق العالمية، فعند تراجع أسعار النفط إنخفض حجم إيرادات الجباية البترولية مإنجر عنه إنخفاض في قيمة الإيرادات العامة فأصبحت غير قادرة على تغطية النفقات العامة أدى إلى ظهور عجز في الموازنة العامة . ومن أجل تغطية النفقات المتزايدة لجأت الدولة إلى الإستدانة و اعتمدت بشكل كبير على الدين العام الداخلي ، اللجوء إلى الدين العام هو إجراء لابد منه لتغطية عجز الميزانية ، لكن سينجر عنه آثار سلبية فالدين العام لن يتوقف عن النمو طالما هناك عجز في الموازنة و مع تزايد الدين العام تزداد معه مدفوعات الفائدة ، و عليه فإن الدين العام يغذي نفسه تلقائيا من خلال أعباء خدمة الدين ما يؤدي إلي تحمل الميزانية العامة أعباء إضافية تزيد من مستوى العجز.

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- التوسع في الإنفاق على حساب محدودية الإرادات يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة و لتقليل من مستوى العجز بشكل يسمح بالتنمية الاقتصادية دون مشاكل تضخمية تعتمد الدولة على المنهج الانكماشي أو التوسعي حسب الحالة الاقتصادية للدولة؛
- يتم تمويل عجز الموازنة بعدة مصادر يمكن إجازها بشكل عام في التمويل التقليدي (الاقتراض الداخلي و الخارجي) و التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي)، إلا أن هذه المصادر لها عدة آثار سلبية؛
- تكمن أهمية الدين العام في أنه يساعد الحكومات في التغلب على عجز الميزانية ، محاربة الكساد و البطالة و كأدات لتمويل التنمية ؛
- من خلال التحليل الاقتصادي للدين العام و عجز الموازنة العامة اتضح أن علاقة عجز الموازنة بالدين العام علاقة ذات اتجاهين ذلك لأن عجز الموازنة العامة يزيد من حجم الدين العام ،كما أن العام يؤثر في حجم العجز من خلال فائدة الدين ؛

- سجلت الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 إرتفاع متواصل ، يرجع ذلك إلى ارتفاع إرادات المحروقات ،حيث بلغ متوسط إجمالي الإيرادات 2816,73 مليار دج خلال الفترة 2000–2009 مثلت إيرادات المحروقات منها نسبة 71,85، ومن 2010 حتى نهاية فترة الدراسة بلغ متوسط الإيرادات العامة 5575,77 وانخفضت مساهمة إيرادات المحروقات حيث مثلت نسبة 55,15 ؛
- اتبعت الجزائر سياسة انفاقية توسعية مع بداية سنة 2000 بتبني الدولة لمشاريع التنمية الاقتصادية حيث عرفت ارتفاع مستمر ، فلقد انتقلت قيمتها من 1178,1 مليار دج سنة 2000إلى 7389,3 مليار دج في2017 ؛
- حققت الجزائر فائض في الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 حيث بلغ متوسط قيمة الفائض خلال هده الفترة ب561,7 مليار دج بنسبة متوسطة من الناتج المحلي 7,7بالمئة و بسبب تراجع قيمة الايرادات و الارتفاع المستمر لنفقات ظهر عجز في الميزانية سنة 2009 و استمر إلي نهاية فترة الدراسة قدرت متوسط قيمة العجز ب966,4مليار دج بنسبة 5,85بالمئة من الناتج المحلي؛
- يتغير الدين العام في الجزائر حسب الإجراءات المالية المتخدة من قبل الحكومة حيث مع بداية سنة 2000 عملت على إتباع سياسة التسديد المسبق للديون و عليه انخفضت قيمة الدين العام و فوائده و هذا خلال الفترة 2000–2008 بلغ متوسط الدين في هذه الفترة 2330,25 مليار دج و خلال الفترة 2009–2014 انخفض الدين العام لكن حافظ على مستوى ثابت بلغت قيمته 1474,73 مليار دج وفي السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة ارتفع الدين العام بشكل كبير إذ بلغ 4297,07 مليار دج و ذلك لاعتماد الدولة على الإصدار السندي في التمويل؛
- عرف الدين العام الداخلي تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة قدرة متوسط نسبته من إجمالي الدين العام ب65,7 %، عكس الدين العام الخارجي الذي أخد وتيرة متناقصة خلال فترة الدراسة و نسبته من اجمالي الدين العام بلغت 34,29 %؛
- إثر تحقيق الموازنة العامة للجزائر فوائض مالية تراجع حجم الدين العام، و مع ظهور العجز في الموازنة أخد الدين العام يزداد مع تزايد حجم العجز.

ثانيا توصيات الدراسة:

على ضوء ما تم التوصل إليه من الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- التقدير الجيد لنفقات العامة و حسن تسييرها من خلال توجيه الانفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة و ترشيد الانفاق الحكومي غير المنتج؛
- تجنب الاعتماد بشكل كبير على ايرادات المحروقات و العمل على تنويع الاقتصاد الوطني كالاعتماد على القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛
- القيام بإجراءات مالية ملائمة تنطوي على تحديد سعر مرجعي واقعي لبرميل النفط لتقليص حجم العجز في الميزانية؛
- اعتماد على الضرائب في التمويل كمورد اضافي يصب في الخزينة العامة و تقليص اللجوء لدين العام سواء الداخلي أو الخارجي؛
- القيام بعمليات إشهارية لمختلف السندات التي تصدرها الخزينة العمومية بالاعتماد على مختلف وسائل الإعلام حتى يتمكن كل من المستثمرين و الاشخاص الطبعيين الإطلاع عليها ومعرفت مزاياها و من ثم زيادة الإقبال عليها؛
- وضع الإطار العام لسياسات و إستراتجيات إدارة الدين العام من أجل تفادي أزمة المديونية و ترشيد قرارات الإقراض.

آفاق الدراسة :

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقترح المواضيع التالية التي نعتبرها جديرة بالبحث:

- أثر القرض السندي على عجز الميزانية
- هل التمويل الغير تقليدي إستراتجية ناجحة في تمويل العجز و تفادي الاستدانة .
- أثر صندوق ضبط الإيرادات على حجم الدين العام و عجز الموازنة العامة.

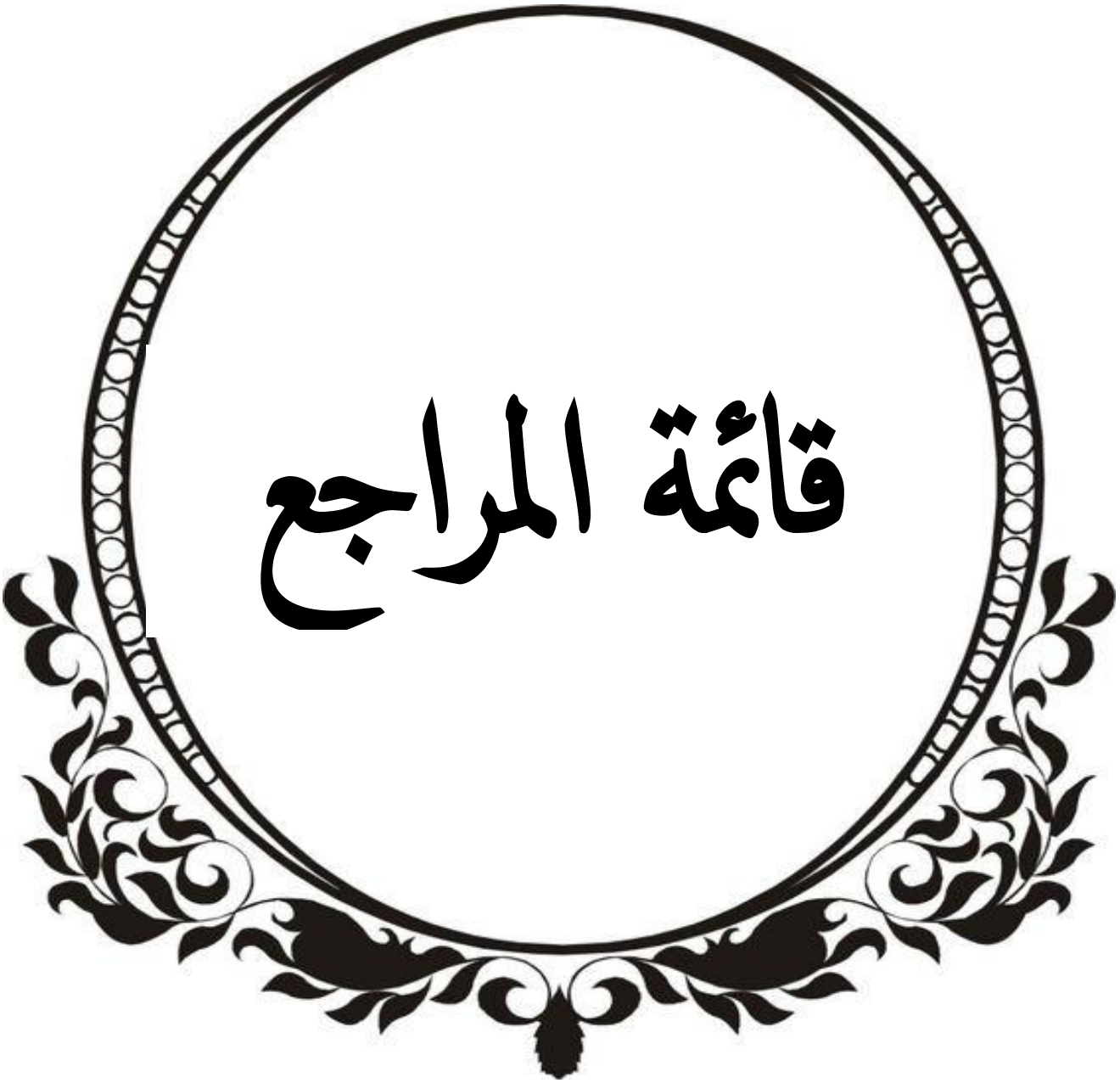
قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1 – صيد فاتح، "كتاب بيداغوجي في مقياس الاقتصاد الكلي الدولي" موجه لطلبة السنة أولى ماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2021/2020.

2 – محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.

3 – مرسي السيد الحجازي، "مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة الإيرادات القروض"، الدار الجامعية، 2009.

ب – الأطروحات والمدكرات:

1 – الأطروحات:

1 – فتحي خن، "استراتيجية إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر، العربية السعودية والنرويج"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017– 2018.

2 – كردودي صبرينة، "ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013– 2014.

3 – لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013– 2014.

2 – المدكرات:

1 – روان زياد المرايات، أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة 1980– 2014، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية إدارة الأعمال، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤنثة، الأردن، 2015.

2 – عاهد نبيل عناية، "أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الفلسطيني 1996– 2013"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، اقتصاديات التنمية، 2014– 2015.

3 – المجلات والدوريات:

1– أولاد العبد سعد، "دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الجزائر خلال 1980– 2010"، مجلة الدراسات الجامعية الأغواط، العدد 8، 2012.

2– السبتي وسيلة وآخرون، "عجز الموازنة العامة وطرق علاجه في الاقتصاد"، المجلة الاقتصادية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 1.

3– بن دعاس زهير، "قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر 2000– 2016"، مجلة أفاق، جامعة سطيف، المجلد 11، العدد 2.

4– بن دعاس زهير، رقوب نريمان، "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، les cahiers du creall، العدد 34، رقم 2، 2018.

5– بن عيسى إلهام وآخرون، الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000– 2018، دفاتر MECA، العدد 16، رقم 1، 2020.

6- بوجلال ناصر، ديب كمال، "التسيير المي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2019.

7- بولعباس مختار، "هيكل الإيرادات والنفقات وآثارها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990- 2017 "، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيارت، مجلد 5، العدد 2، 2019.

8- جمال محمود عطية وآخرين، "عجز الموازنة والأداء الاقتصادي في مصر "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 4.

9- حليمي حكيمة، باهي نوال، "عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001- 2017 "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد 4، 2018.

10- سامي حميد الجميلي وآخرون، "قياس أثر الدين العام على مؤشر التنمية في العراق للمدة 2004- 2018، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، جامعة الفلوجة، العراق.

11- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 19، 2018.

12- شليحي الطاهر، غربي يسين سي لاخضر، "ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018 "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، 2019.

13- شلالي عبد القادر، هاني محمد، "العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2000- 2015 "، مجلة ماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 2018.

14- عثماني أنيسة، بوحان لامية، " مداخلة بعنوان دراسة قياسية لأثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف 1.

15- عصماني مختار، أوكيل رابح، "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016 "، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد 25، 2018.

16- عمر أبو عبدة، "قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي "، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 27، 2016.

17- غسان شحرور إيمان، "عجز الموازنة العامة في سوريا وآثار الاقتصادية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق سوريا، العددان 63- 64.

18- قسميوري كفية وآخرون، "واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000- 2016 "، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 2.

19- قرود علي، كزيز نسرين، "آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي حالة الجزائر 2007- 2017 "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريس، الجزائر العدد 4، 2018.

20- محمد أحمد الأفندي، "عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين العام دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة "، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 50، 2016.

21- موعش محمد، "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

22- مومني محمد، "عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 15، 2014.

23- محمد عبد الحليم عمر، "الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر "، مقدم إلى ندوة إدارة الدين العام، جامعة الأزهر، مصر، 2003.

24- هبة محمد أمين السيد، "تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991- 2017 "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4.

25- وحيد عبد الرحمان وآخرون، "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74- 75، 2016.

4 - التقارير:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2014.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2015.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2017.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2018.
- التقرير النسوي لبنك الجزائر 2012.
- التقرير النسوي لبنك الجزائر 2016.
- التقرير النسوي لبنك الجزائر 2017.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1-Bulletin Statistique Trimestriel 2007.

2-Rapport annuel 2000.

3-Rapport annuel 2004.

4-Rapport annuel 2005.

5-Rapport annuel 2008.

6-Rapport annuel 2013.